الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات
قسم اللّغة والأدب العربي.

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

التخصّص: لسانيات تطبيقية

التّوسّع في القرآن الكريم

"نماذج من السّور المكّية"

مذكرة مُقدّمة لاستكمال متطلّبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبتين:
سعيدة شطاح
صباح قسوم

إشراف الأستاذ:
د. عمر بورنان

لجنة المناقشة

الأستاذ : د.عبد قادر تواتي	جامعة البويرة	رئيسا
الأستاذ : د . عمر بورنان	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
الأستاذ :د.عمرو رابحي	جامعة البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية:
2019/2018

السنة الجامعية:
2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إنّ هذا القرآن مأدبة الله فاقبلوا مأدبته ما استطعتم، إنّ هذا القرآن حبل الله المتين والنّور والشّفاء النّافع، عصمة لمن تمسّك به ونجاة لمن اتّبعه لا يزيغ فيستعتب، ولا يعوجّ فيقوم، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق من كثرة الردّ، اتلوه فإنّ الله يأجركم على تلاوته كلّ حرف عشر حسنات، أما إنّي لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف.

حديث شريف

كلمة شكر

من لم يشكر النّاس لم يشكر الله، فالإنسان مدين للغير بنجاحاته

وبحثنا هذا لم يكن ثمرة جهدنا لوحدنا وإنّما هو تضافر لجهود لم تبخل علينا بالمساعدة ولو

بكلمة طيبة

فشكرا للأستاذ المشرف أيّما شكر على إشرافه على بحثنا وتوجيهه لنا و ثقته فينا وصبره علينا

بارك الله فيه

وشكرا لكلّ أستاذ دعمنا بالنّصائح والمصادر على رأسهم الأستاذان "شاغة" و"تواتي"

جزاهما الله كلّ الخير.

وشكرا لمن وقف إلى جانبنا من عمّال المكتبة والمشرفين على عملية الطّبع.

إهداء

إلى أمّ أحبّتني دون ولادة، وربّتني بإحسان وعاطفة، ودفعتني نحو الأمام بكلّ قوة وآمال

غير أنّ الزّمان كان أسرع منّي قبل أن أكّرمها من هذا المكان.

جدّتي رحمة الله عليها.

إلى أب تحمّل مسؤولية تربيتي، وجعل تعليمي من أولوياته، ونجاحي من غاياته

ويبقى اللّسان عاجزا عن وصف إحسان هذا الإنسان

جدّي أطال الله في عمره

اللّهم ثبّت عملي في ميزان حسناتهما واجعله صدقة جارية عليهما.

وإلى كل الّذين أعرفهم كبيرهم وصغيرهم.

سعيدة

اهداء

إلى الذي أنار ظلمة دربي بالأنوار.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار، إلى من علّمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه

بكلّ افتخار أبي الحبيب.

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبّرة عن مكنون ذاتها إلى الّتي جُعلت الجنّة تحت أقدامها

أمّي الحبيبة.

اللّهم ثبت هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتهما.

وإلى كّل من تمنّى لي النّجا ح إخوتي.

وإلى جميع أحبّتي أقدّم ثمرة جهدي.

صباح

مقدّمة:

الحمد لله الّذي أنزل القرآن، ونوّر به حياة الإنسان، وجازى لقارئه الفردوس والرّيحان، وجعل فيه لطالب العلم أيّ مكان، الرّفعة والسمو، والفوز بالجنّان، بما أنعم عليه الرّحمن من فقه ودين وشجاعة في الكلام، والصّلاة والسّلام على النّبي الأمين، صاحب اللّسان المبين، مُسكت المدّعين، وعلى صحبه وأهله أجمعين أمّا بعد:

فإنّ القرآن آية الله في إعجازه، وحجّة النّبي في دعوته، وأبلغ الكلام وأفصحه، إنّه بداية الجمال، ونهاية الإبداع، كيف لا؟ وقد عجزت العرب على الإتيان بمثله وهم أهل الشّعر والخطابة.

فهو البلاغة المطلقة، ذلك أنّه تضمّن دقّة السّبك وجودة الحبك وقوّة النّظم، وتعدّد الأوجه، وإنّ السّبك والحبك والنّظم مصطلحات قد تّم تعارفها لكثرة تداولها، فهي الاتّساق والانسجام والتّركيب، وإنّ الخالق في كتابه ضمّ العناصر الثّلاثة، حتّى أنّها جعلت من مظاهر إعجازه، ولكن ما قد يغيب على الباحث في يومنا هو تعدّد الأوجه، وهو نقطة الانطلاق في بحثنا هذا.

إذ قيل عن القرآن أنّه حمّال أوجه، ذلك أنّ الآية فيه قد تحتمل معنيين وكلاهما جائزين، وهو ما اصطلح عليه البلاغيون بالتّوسّع.

والتّوسّع باب قد أولع المفسّرون والنّحاة به، كيف لا؟ وهو حجر الزّاوية في التّعبير البلاغي، لاسيما القرآني منه.

- إذا فما المقصود بالتّوسّع على الصّعيدين اللّغوي والقرآني؟.

- وما هي أشكاله؟.

- وأين يكمن التفرّد فيه عن باقي الظّواهر اللغوية؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية كانت بحوث ومقالات، منها ماعُنيت بدراسة الظّاهرة مقتصرة على أحد الكتب النّحوية، ومنها ما اتّخذت من الكتب التّفسيرية مدوّنة لها.

أمّا عن النّوع الأوّل فكانت دراسة الدّكتور "عادل هادي حمّادي العبيدي" مثالا عن ذلك، إذ تقدّم بدراسة عنوانها "التّوسّع في كتاب سيبويه"، والملاحظ عليها عدم وضوح النّماذج المقدّمة وبيان وجه التّوسّع فيها، وهذا إمّا راجع لتداخل المعاني فيها وإمّا لصعوبة المدوّنة المنتقاة المعروفة بالبحر.

أمّا عن النّوع الثّاني فنجد العديد من الدّراسات الّتي أُلّفت حوله، إذ يعنى الباحث في هذا النّوع بدراسة ظاهرة التّوسّع في القرآن، معتمدا على أحد الكتب التّفسيرية، أيّ بيان الوجه التوسّعي لمفسّر ما، ومن أمثلة ما جاء في ذلك: مقال تقدّم به "فاضل صالح السّامرّائي" بعنوان "صور من اتّساع دلالة الألفاظ والتّراكيب في تفسير الكشّاف"، وأطروحة دكتوراه "لمنذر محمود جاسم خليل" الّتي وسمت "بالتّوسّع في أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل للبيضاوي"، وما يعاب عليها غياب الجانب التّنظيري للظّاهرة وإن وجد فهو قليل لا يرقى إلى درجة الإلمام بما يحيط بها، كما أنّ الاقتصار على أحد المفسّرين فيه إجحاف للآخرين وخصوصا وأنّ آراءهم قد تمّ إدراجها في المتن على سبيل التّوسّع.

لذلك ارتأينا - وبعد اقتراح من الأستاذ المشرف - أن نتقدّم بدراسة عنوانها "**التوسع في القرآن الكريم نماذج من السور المكية**"، وبهذا كان بحثنا أشمل تعميما للمفسّرين، وأدقّ تنقيبا بجمعه لما تفرّق من الكلام بين دفوف الكتب عن هذه الظّاهرة وأحوالها، وأكثره إحاطة بمستوياتها وذلك لضمّه للسّور المكّية كنموذج للدّراسة، الّتي احتوت على جميع أشكاله.

ولأنّ طبيعة البحوث الأكادمية تنظيرية تطبيقية اقتضت تقسيمه إلى فصلين وهما:

- **الفصل الأوّل**: "**التّوسّع في اللّغة**"، وجاء في مبحثين:

أمّا المبحث الأوّل: وهو**(مفهوم التوسع، مسوّغاته وموانعه)**، وتمّ فيه التّعريف بالظّاهرة والرّبط بين المفهومين اللّغوي والاصطلاحي لها، وذكر حالات جواز حدوثها من إيجاز واختصار ووجود للقرينة وكثرة في الاستعمال، وحالات منعها من إجحاف وأمن لبس.

أمّا المبحث الثاني: وهو**(أشكال التّوسّع)**، وتمّ التّطرّق فيه لمستويات وقوع التّوسّع وفي حقيقتها هي مستويات للّغة، بداية من المستوى الصّرفي ثمّ النّحوي ثمّ البلاغي وأخيرا اللّغوي، واخترنا من كلّ مستوى الظواهر الّتي لها شأن في توسيع المعنى، إذ اخترنا من الصّرفي الاشتقاق والصيغ، ومن النّحوي انتقينا تعدّد الأوجه الإعرابية وعود الضّمير والتعلّق وكذلك التّضمين، ومن البلاغي كان الحذف، في حين أنّ المشترك والتّضاد هو ما أخذناه من اللّغوي، وهذا باعتبارها أهمّ الظّواهر المُوقِعة للتّوسّع، متجاوزين بذلك بعضا منها كالتّقديم والتّأخير والمجاز والكناية والعدول...وهلمّ جرّا، وهذا ليس سهوا منّا وإنّما كان بشكل انتقائي، لأنّ المتقدّم ذِكرها هي أكثر الظّواهر وضوحا في التّوسّع.

و الفصل الثاني: "**التّوسّع في آيات مختارة من السّور المكّية**" وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: وكانت فيه وقفة **(بين يدي الجزء)**، أين تمّ تحديد السور المكّية والاصطلاحات الثّلاثة لسبب تسميتها، كما تمّ تحديد الخصائص والضّوابط للتّمييز بين المكّي منه والمدني.

والمبحث الثّاني: **(نماذج عن التّوسّع في السّور المكّية)** وفيه تمّ تقديم بعض النّماذج عن التّوسّع في أشكاله المختلفة، ومن سور مختلفة، هي في معظمها نماذج متّفق على وقوع التّوسّع

فيها عند أغلب المفسّرين، لذا كان هنالك نوع من التّباين في عدد الأمثلة المقدّمة بين خمسة وستّة شواهد.

متوصّلين في كلّ فصل إلى مجموعة من النّتائج، خاتمين البحث بخلاصة عن التّوسّع وأشكاله وأسباب وقوعه في القرآن.

أمّا عن أهميّة هذا البحث فتكمن في بيان وجه من أوجه الإعجاز، وهي أهميّة لا تختلف عمّا سبقها من الدّراسات التي اتخذت من القرآن محورا في دراستها، وإن كان في الحقيقة لا توجد أسمى من هذه الأهمية ولا أرقى من خدمة كتاب الله.

وكان المنهج التّحليلي الوصفي هو المنهج المعتمد، لتناسبه مع طبيعة الموضوع، إذ قمنا بوصف الظّاهرة، واستخراج الشّواهد الموسّعة، والتّحليل لكيفية وقوع التوسّع فيها انطلاقا من كتب التّفاسير.

وكانت هذه الأخيرة من أهمّ ما اعتمدناه من مصادر ومراجع، كتفسير "الكشاف""للزّمخشري"، و"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل""للبيضاوي"(ت691هـ)، "البحر المحيط""لأبي حيان الأندلسي" (ت745هـ)، "الدّر المصون""للسّمين الحلبي"(ت756هـ)...وهلّم جرّا، أمّا عن غيرها من المصادر، فإنّنا نجد المعاجم "كلسان العرب""لابن منظور"(ت711هـ) و"العين""للخليل"(ت170هـ)، و"مقاييس اللّغة""لابن فارس"(ت395هـ) ، الّتي اعتمدناها للتّعريف ببعض الظّواهر والمشتقّات، أمّا عن الكتب فكان "الكتاب""سيبويه"(ت180هـ) وكتاب "الخصائص""لابن جنّي"(ت392هـ)، وجلّ كتب "فاضل صالح السّامرّائي" باعتباره مؤصّلا للظاهرة ككتاب "التّعبير القرآني" وكتاب "بلاغة الكلمة في التّعبير القرآني"و"كتاب الجملة العربية والمعنى" من أهمّ ما اعتمداه.

الفصل الأوّل: التّوسّع في اللّغة:

المبحث الأوّل: مفهوم التّوسّع، مسوّغاته وموانعه.

1 - مفهوم التّوسّع

2 - مسوّغات التّوسّع وموانعه

2-1 مسوّغات التّوسّع.

2-2موانع التّوسّع.

المبحث الثّاني: أشكال التّوسّع.

1 - التّوسّع في المستوى الصّرفي.

2 - التّوسّع في المستوى النّحوي.

3 - التّوسّع في المستوى البلاغي.

4 - التّوسّع في مستوى الظّواهر اللّغوية.

المبحث الأوّل: مفهوم التوسعّ، مسوغاته وموانعه

1- مفهوم التّوسّع:

أ- **لغة:** التّوسّع لفظ مشتق من مادة (و س ع)، وقد دار معناها في العرف اللّغوي حول معنيين: المعنى الأوّل:"الطّاقة والقوّة "[1]، وهي القدرة خلاف الضّعف، والثّاني جاء بمعنى: السّعة والانبساط الّتي هي خلاف الضّيق والشدّة، وقد وردت هذه اللّفظة في القرآن الكريم بالمعنيين:

أمّا المعنى الأوّل جاء في قوله عزّ وجلّ: (**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**) (البقرة:286)، و"الوُسْع: الطّاقة"[2].

أمّا المعنى الثّاني فكان في قوله عز وجل (**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ**) (البقرة:255) وأيضا قوله (**وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ**) (الأعراف:156)، وهو المعنى الّذي ذهبت إليه معظم المعاجم، منها ما ورد في مقاييس اللّغة "الواو والسّين والعين كلمة تدلّ على خلاف الضّيق والعسر، يُقال: وَسُعَ الشيء واتّسع والوُسع: الغنى"[3].

وفي تعريف آخر جاء: "التّوسّع خلاف التّضييق تقول: وسّعت الشّيء فاتّسع واستوسع، أي صار واسعًا وتوسّعوا في المجلس، أي تفسّحوا"[4]، فيحمل بذلك لفظ التّوسّع دلالة الانبساط والقدرة من النّاحية اللّغوية.

---

[1]- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشّروق الدّولية، مصر،(1425هـ-2004م)، مادّة(و س ع).

[2]- الشوكاني محمّد بن علي بن محمّد، فتح القدير، د.عبد الرحمن عميرة، دط، دار الوفاء، دت، ج1،ص517.

[3]- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط، دار الفكر، دت، ج6 مادّة(و س ع).

[4]- الجوهري إسماعيل بن حمّاد، تاج اللّغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، (1399هـ-1989م)، ج3، مادّة(و س ع).

ب- اصطلاحا: التّوسّع مصطلح لغوي لم يحدّد مفهومه بدقّة قديما، وذلك"لِقلّة من عقد له بابا"[1]، والتكلّم فيه جاء في شكل آراء مبثوثة في بطون الكتب النّحوية والنّقدية والبلاغيّة.

أمّا من النّاحية النّحوية، فقد حصره إمام النّحاة "سيبويه" في الفعل ذاكرا له بابا بعنوان" باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام"[2].

أمّا من النّاحية النّقدية فنجد"ابن رشيق القيرواني"(ت456هـ) يعرّفه بأنّه:"قول الشّاعر بيتا يتّسع فيه التّأويل فيأتي كل واحد بمعنى، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللّفظ وقوّته واتّساع المعنى"[3].

وجاء الكلام فيه على ألسنة البلاغيّين بتقديم أمثلة عليه وبيان أوجه بلاغتها، ومدى تعدّد معانيها واختلاف أوجهها ومن أمثلة ذلك ما فعله "الزركشي"(ت794هـ)، إذ جعل التّوسّع على أوجه منها:"التّوسّع في ترادف الصّفات والتّوسّع في الذّم..."[4]، وذلك حسب السياق الّذي جاءت فيه والغاية الّتي يهدف إليها.

لتكون بذلك المفاهيم متعدّدة تبعا لتعدّد مجال التخصّص، وإن كانت في حقيقتها تُجمع على أنّ التّوسّع اللّغوي ما هو إلا انبساط المعنى وتعدّده.

أمّا حديثا فنجد "فاضل صالح السّامرائي" قد درس بعناية هذه الظّاهرة وحاول أن يلم بتعريف دقيق لها ويُثبت وجودها في الدّرس العربي مبيّنا أشكالها، فقال أن التّوسّع هو:"يُؤتى بعبارة محتملة لأكثر من معنى وقد يُؤتى به لتجمع أكثر من معنى، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن

---

[1]- السّيوطي عبد الرّحمن جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النّحو، تح: عبد الإله نبهان وغازي طليمات، دط، مجمع اللّغة العربية، دمشق، (1407هـ-1987م)، ج1، ص31.

[2]- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط، مكتبة الخانجي، بيروت،(1408هـ-1988م)، ج1، ص211.

[3]- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: النّبوي عبد السّلام الواحد شعلان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة،(1421هـ-2000م)، ج2، ص734.

[4]- ينظر: الزّركشي بدر الدّين محمّد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار التّراث، دت، ج3، ص413.

يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلّها فيجيز في التّعبير ويوسّع في المعنى"[1].

مزيحًا بذلك الصّورة الضّبابية للتّوسّع باعتباره مفهوما وضربا، أمّا باعتباره مفهوما فهو زيادة المعنى وتعدّد أوجهه رغم إيجاز اللّفظ واختصاره، وأمّا باعتباره ضربا، فهو يعتبر لونا من ألـوان المجاز أوجنس من أجناس "شجاعة العربية"[2]، ذلك أنّ المجاز" يقع ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة هي الاتّساع والتّوكيد والتّشبيه"[3].

وبهذا يكون هنالك ربط بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي، فإذا كان التّوسّع في اللّغة هو الانبساط فإنّه من النّاحية الاصطلاحية "جعل اللّغة غنيّة بما تصرّف العرب فيه من ألفاظ واستعمالات واشتقاقات مختلفة، حتّى يسع استعمالها جميع شؤون النّاطقين بها وتكون أكثر مرونة وعطاء، وحتّى تكون- أيضا- واسعة التّعبير، كثيرة المفردات، متنوعّة الدّلالات، غنية في أصول الكلمات"[4]، وبذلك تتفسّح اللّغة.

وفي حقيقة الأمر لا تقف حدود التّوسّع عند البلاغة والنّحو والأدب، وإنّما تعدّاها إلى ميدان حديث وهو اللّسانيات ذلك أنّ صاحب النّظرية الخليليّة "عبد الرّحمن الحاج صالح" ربطه بالاستعمال باعتباره مُستقرئا للتّراث العربي قائلا أنّ:"الاتّساع الّذي يمسّ اللّفظ والمعنى لا يكون وضعيّا إذ هو من أفعال المتكلّم"[5]، على اعتبار أنّ "الوضع قياس كلام العرب والاستعمال خلق

---

[1]- د.فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حزم، بيروت،(1421هـ-2000م)،ص163.

[2]- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دط، دار الكتب العلمية المصرية، القاهرة، دت، ج2، ص360.

[3]- نفسه، ص422.

[4]- زايد بن مهلهل العتيق الشّمري، أثر كتاب الفصيح وشروحه في التّقنية والتوسّع- أطروحة دكتوراه-، جامعة أم القرى، السّعودية، (1427هـ-2006م)، ص349.

[5]- د.عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، دط، سلسلة علوم اللّسان عند العرب، ص127.

لصور المعاني"[1].

وهذا لأنّ الوضع مرتبط بالنّحو والنّحويين، والاستعمال متعلّق بالكلام والمتكلّمين، والأكيد أنّ غاية النّحوي هي:"القدرة على التّعبير السّليم، والتحكّم في القواعد والمعجم"[2]، بينما غاية المتكلّم تتمثّل في"القدرة على تبليغ كلّ الأغراض الممكنة في الأحوال الخطابية"[3]، فيعدل بذلك عمّا وُضع له في الأصل فيقع في التّوسّع حسب رأي "عبد الرّحمن الحاج صالح" كالوقوع في المجاز وضروبه الّتي تعدّ من أشكال التّوسّع.

2- مسوّغات التوسّع وموانعه:

2-1مسوّغات التوسّع:

التّوسّع ظاهرة لغويّة وضرب من أضرب الكلام، لابدّ له من علل وأسباب تعطيه شرعيّة الوجود، وأحقّية الإثبات، حيث تكثر هذه المسوّغات لكثرة هذه الظّاهرة في اللّغة، وتتعدّد بتعدّد أوجه ومواطن وجودها، ومن أبرز هذه المسوّغات وأكثرها شيوعا نجد:

أ- الإيجاز والاختصار:

الأمّة العربية أمّة ميّالة للاختصار في تعابيرها والإيجاز في تراكيبها، فالبليغ عندها إذا حدّث أوجز، وإذا عبّر أفهم وإذا تكلم"جمع المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة"[4]، لذلك قيل:"ولا تُعلم لغة أوسع تفسُّحا، وأدقّ تصرّفا من العربية، ولا أغمض مسلكا، ولا أخصر إيجازًا ولا أقدح للأذهان إفهاما ألا ترى في القرآن﴿**فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ**﴾ (البقرة:137) فكلمة واحدة تشتمل على ثلاثة أسماء، الياء للّه

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص127.

[2]- سمراء شلواش، الدّرس النّحوي في ضوء النّظرية الخليليّة الحديثة عند عبد الرّحمن الحاج صالح، مجلّة الذّاكرة العدد الحادي عشر جوان2018، ص227.

[3]-نفسه.

[4]- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط2، مكتبة الجاحظ، (1385هـ-1965م)، ج3، ص86.

عزّ وجلّ، والكاف الثّانية للنّبي صلّى اللّه عليه وسلّم، والهاء والميم للكفّار"[1].

فمن إعجاز القرآن أنّه جمع ثلاثة أسماء في لفظ واحد، وما هذا إلاّ نتيجة الطّبيعة الانصهارية للّغة العربية ومرونة تراكيبها وسعة تفسّحها وتوسّعها.

وإنّ العلماء لم يغفلوا عن هذا النّوع من المسوّغات فنجد على رأسهم "سيبويه"، الّذي قرن التّوسّع مرّة بالإيجاز، ومرّة أخرى بالاختصار،فجاء في كتابه عن قول السّائل:"كم صيد عليه فتقول: صيد عليه يومان، وإنّما المعنى: صيد عليه الوحش في (يومان) ولكنه اتّسع واختصر"[2]،

وفي موضع آخر في الباب نفسه قال" كم وُلد له؟ فتقول: ستّون عاما فالمعنى:وُلد له الأولاد ووُلد له الولد ستّون عاما لكنّه اتّسع و أوجز"[3].

فكان في كلا المثالين توسّع في المعنى رغم قلّة الألفاظ واختصارها ذلك أنّ المتكلّم حذف أجزاء من الكلام التي أوّلها المستمع حسب آرائه وأفكاره واختلاف أوجه نظره.

ب- غياب القرينة

إنّ وجود القرينة يوضّح المعنى ويقيّده، ولا يفتح على السّامع باب التوسّع في القول، واستنباط مختلف المعاني الّتي يحتملها التّركيب، فالقرينة هي الجسر الّذي يربط بين الألفاظ ويحصر المعاني لذلك قيل عنها:

- **لغة:** أنّها مأخوذة من"قرنت الشّيء إلى الشّيء أي شددته"[4]، و"قرن الشّيء بالشّيء وصله

---

[1]- أبو الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان، التفسّح في اللّغة، تح: عادل هادي العبيدي، ط1، دار دجلة عمّان،2011م، ص22.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص210.

[3]-نفسه.

[4]- الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين: تح: د.عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (1424هـ-20003م)، ج3، مادّة (ق ر ن).

به"[1]، فهي بمعنى الوصل والرّبط، ليكون بذلك مفهومها:

- **اصطلاحا:** هو"كل ما يدلّ على المقصود أيّ المعنى لا عمومه"[2]، فإذا كان هذا هو دور القرينة فالأكيد أنّ غيابها بنوعيها حاليّة ومقاميّة يكشف عن الأوجه المحتملة للمعاني في التّركيب، كما أنّه يفتح مجال التّأويل وبالتّالي الوقوع في ضرب من أضرب التوسّع كقولنا: "نجح في الامتحان عشرون طالبا وطالبة" الظّاهر أنّها جملة عادية، ولكن في حقيقتها هي جملة موسّعة ذلك أنّها تحتمل وجود معنيين:

- إمّا عدد النّاجحين عشرون طالبا منهم ذكورًا وإناثا.

- وإمّا أنّ عدد النّاجحين هو واحد وعشرون، عدد الذّكور عشرون ضف لهم الطّالبة، ليكون بذلك المجموع واحد وعشرون ناجحا.

وهنا لم ترد قرينة تبيّن أحد المعنيين أو ترجّح أحدهما على الآخر فصحّ كلاهما.

ج- كثرة الاستعمال:

تعدّ كثرة الاستعمال من العلل الّتي تجيز لعدّة ظواهر لغوية في مقدمتها التّوسّع، ذلك أنّ: "أكثر الأساليب دورانا في الاستعمال هي أكثرها عرضة للتوسّع"[3].

وقد تحدث كلّ من "سيبويه" و"ابن جنّي" على هذا النّمط من المسوّغات، غير أنّ"ابن جنّي" كان أكثر تفصيلا، وأشدّ تدقيقا وممّا جاء في كلامه أنّ التوسّع في الأعلام يكون لكثرة الاستعمال فقال: "واعلم أنّ الأعلام إنّما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنّها كَثُر استعمالها، فجاز

---

[1]- أبو بكر الرّازي محمّد بن عبد القادر، مختار الصّحاح، دط، مكتبة لبنان،1986م، مادة(ق ر ن).

[2]- إيميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، دط، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، مج2، ص229.

[3]- د.عادل هادي حمّادي العبيدي، التّوسّع في كتاب سيبويه، دط، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، دت، ص18.

فيها الاتّساع ما لم يجز فيما قَلّ استعماله من الأجناس"[1].

وجاء أيضا أنّ التّوسّع يقع في باب الظّروف والمجرورات لكثرة استعمالها، وجريانها على ألسنة النّاطقين.

2-2 موانع التوسّع:

إنّ اللّغة نظام والنّظام لابدّ له من قواعد تحكمه، وقوانين تنظّمه، وأصول يجري عليها التّركيب ومسوّغات تجيز لحدوثه وموانع تحول دونه، والتّوسّع لا يأتي جزافا، فإذا كانت له علل تُبيحه، فإنّ لابدّ له من موانع تكبحه وتضيق دائرته وتمنع وجوده، منها:

أ- أمن اللّبس:

- **اللّبس لغة:** "اللّبس بالفتح: الخلط، وهو مصدر: لَبَسْتُ عليه الأمر، أَلْبَسُه، يقال:لبَست الأمر ألبسّه إذا خلطت بعضه ببعض"[2]، فحمل اللّبس في اللّغة معنى التّداخل واختلاط الأشياء بعضها ببعض وإذا طبّقنا هذا المفهوم في معنى اللّبس اللّغوي نجد أنّ اللّبس:

- **اصطلاحا:** هو تداخل الألفاظ والمعاني أيّ: "احتمال اللّفظ أو العبارة لأكثر من معنى دون أن تكون الغلبة لمعنى على آخر"[3]، ليكون بذلك أمن اللّبس هو: "انكشاف المعنى بالقرائن المانعة من الوقوع في غيره"[4].

فهو خلاف اللّبس كونه يُظهر المعنى ويكشفه لوجود قرينة رجّحت أحد المعنيين وحالت دون

---

[1]- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تح: د.حسن هذاوي، ط2، دار القلم ، دمشق، (1418هـ-1993م)، ج1، ص428-427.

[2]- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم، لسان العرب، ط4، دار صادر، بيروت- لبنان، دت، مج6 مادة(ل ب س).

[3]- إيميل بديع يعقوب، قاموس المصطلحات اللّغوية والأدبية، ط1، دار العلم للملايين، 1998، ص78.

[4]- بكر عبد اللّه خورشيد، أمن اللّبس في النّحو العربي دراسة في القرائن – أطروحة دكتوراه-، جامعة الموصل 1427-2006م)، ص9.

الآخر، فقولنا: "إنّ الغلام لَعيسى، إذا أردت أنّه هو، وإنّ الغلام لِعيسى إذا أردت أنّه يملكه"[1].

فكان يمكن أن يكون في الجملة توسيع أي: قابلية احتمال ورود معنيين، فيكون إمّا المقصود من الكلام (عيسى) نفسه، وإمّا أنّ المقصود هو (غلامه)، غير أنّ التّشكيل حال دون ذلك، فاللّام المكسورة رجّحت معنى الملكية، واللاّم المفتوحة دلّت على الذّاتية، وبالتّالي وقع أمن اللّبس فضاق المعنى وبطُل التوسّع.

ب- الإجحاف:

- **الإجحاف لغة:** مصدر أجحف ويقال: "أجحف به: اشتدّ في الإضرار به، يقال: أجحف بهم الدّهر استأصلهم، وأجحف بهم الفقر أذهب أموالهم"[2]، فهو يحمل معنى الضّرر.

- **اصطلاحا:** هو"ذهاب بنية الكلمة أو الجملة إلى حدّ الإضّرار والإخلال وفقدان التّوازن والاعتدال"[3]، أي أن يحذف من اللّفظ أو العبارة أكثر من اللاّزم ممّا يجعل الكلام مبهما، ذلك أنّ الحذف" يؤدّي إلى إطلاق المعنى وتوسيعه"[4]، والإجحاف باب منه، ولكن" اختصار المختصر لا يجوز لأنّه إجحاف به"[5]، وبدلا من التّوسّع قد يقع المرء في الإخلال، هذا إن لم يعرف حدود الحذف وشروطه، وبذلك يُذهب المعنى ويقع في الغموض.

---

[1]- ابن يعيش موفق الدّين بن أبي يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصّل للزّمخشري، تق: إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ-2001م، ج4، ص480.

[2]- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مادّة (ج ح ف).

[3]- د. محمد ذنون يونس ود.أحمد صالح يونس، ظاهرة الإجحاف في الدّرس الصّرفي والنّحوي مفهوما وتطبيقا مجلّة كلّية الآداب، العدد03، شعبان(1436هـ-يونيو2015م)، ص61.

[4]- د. بلقاسم بلعرج، ظاهرة توسّع المعنى في اللّغة العربية "تماذج من القرآن الكريم"، مجلّة العلوم الإنسانية، مارس2006، ص9.

[5]- السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج1، ص74.

المبحث الثّاني: أشكال التوسّع.

إنّ الّذي اتّفق عليه معظم النّحاة وقرّره جلّهم "هو أنّ التّوسّع أكثر من أن يحاط به في كلام العرب"[1]، ذلك أنّ اللّغة على مستويات، فكان التّوسّع أيضا على مستويات باعتباره ظاهرة منها، بدءا بالمستوى الصّوتي وصولا إلى المستوى البلاغي، مرورا بالمستويين الصّرفي والنّحوي، غير أنّ المستوى الأوّل - المستوى الصّوتي- لا يعنينا، فاقتصر مبحثنا هذا على ثلاثة منها: صرفي، نحوي، بلاغي، وعلى بعض الظّواهر اللّغوية كالمشترك اللّفظي والتّضادّ، وعلى الأساليب التّعبيرية، الّتي لها دور في توسيع اللّغة، سواء من النّاحية اللّفظية أو المعنوية، وهي كالتّالي:

1- التّوسع في المستوى الصّرفي:

تقوم اللّغة العربية على عدّة علوم أهمّها: علم النّحو وعلم الصّرف، ولا يقلّ الثّاني أهمّية عن الأوّل، فإذا كان النّحو ميزان اللّغة، فإنّ الصّرف بنيتها، ذلك أنّه "علم بأصول تُعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها"[2]، وإذا قلنا أصل اللّغة فنحن هنا أمام باب الاشتقاق الّذي هو وسيلة لتوليد الألفاظ وتكثير المعاني، وإذا قلنا الصيغ الصّرفية فنحن أمام "أبنية دلالية يتمّ بواسطتها تصريف الكلمات لضروب من المعاني المختلفة"[3]، وبذلك كان كلّ من الاشتقاق والصيغ الصّرفية من وسائل التّوسّع في اللّغة.

1-1 الاشتقاق:

- **الاشتقاق لغة:** يحمل الاشتقاق في معناه اللّغوي دلالة التصدّع والانقسام فجاء القول فيه

---

[1]- عادل هادي حمّادي العبيدي، التوسّع في كتاب سيبويه، ص20.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربية، تح: د.عبد المنعم خفاجة، ط28، المكتبة العصرية، بيروت (1414هـ-1993م)، ج1، ص8.

[3]- د.هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التّراث العربي، تح: د.علي أحمد، ط1، دار الأمل، الأردن،(1427هـ-2008)، ص77.

أنّ: "هذا شقيق هذا، إذا انشقّ الشّيء نصفين، فكلّ واحد منهما، شقيق الآخر، والاشتقاق الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"[1]، لتتناسب بذلك الدّلالة اللّغوية والاصطلاحيّة، فهو:

- **اصطلاحا:**"عملية استخراج اللّفظ أو الصّيغة من أخرى"[2]، أيّ انبثاق لفظ من آخر، كما يُعرّف الاشتقاق أيضا أنّه:"أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللّفظي والمعنوي، ليدلّ بالثّانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة، لأجلها اختلف بعض حروفها أو حركاتها أو هما معًا"[3].

إذن فالاشتقاق هو أنّ يتفرّع الجذر الواحد إلى عدّة فروع متّحدة مبنى ومعنى مختلفة في التّركيب والدّلالة.

والاشتقاق في اللّغة على أنواع تباينت أعدادها وأسماؤها بين القدماء والمحدثين، فهو"على ضربين كبير وصغير"[4] عند القدماء، وهو مذهب"ابن جنّي"-عقد أيضا بابا للاشتقاق الأكبر-.

غير أنّه عند المتأخّرين على أربعة أضرب صغير وكبير، وأكبر، وكبّار وهذا ما قال به كلّ من "عبد اللّه أمين"و"التّرزي"، غير أنّ ما يعنينا من هاته الأنواع كلّها هو"الاشتقاق المندرج في دائرة الاتّساع والمؤدّي إلي احتمال اللّفظ أكثر من معنى"[5]، وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على:

أ- **الاشتقاق الصغير**: والّذي يُعبّر عنه بالعام أو الصّرفي، وفي حقيقتة يعدّ: "نوعا من التّوسّع

---

[1]- الجوهري، الصّحاح ،ج 4، مادّة (ش ق ق).

[2]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1966م، ص46.

[3]- خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النّهضة، بغداد،(1385هـ-1965م)، ص246.

[4]- ابن جنّي، الخصائص،ج2، ص135.

[5]- منذر محمود جاسم خليل، التّوسّع في المعنى في التّعبير القرآني عند القاضي البيضاوي في كتابه أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، - مذكّرة ماجستير-، جامعة ديالي، (1432هـ-2011م) ص133.

في اللّغة"[1]، ذلك أنّه "أخذ أصل من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كترتيب (س ل م)، فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة في تصرّفه نحو: سَلَمَ، يَسْلَمُ، سَالِمْ، سَلْمَى والسَّلامَة"[2]، فالمادّة واحدة غير أنّها عبّرت عن عدّة ملفوظات، وبالتّالي شملت عدّة معان بجذر واحد.

ب- أصل المشتقّ: إنّ اللّغة العربية لغة اشتقاقيّة، ومن المعلوم أنّ كلّ لفظ تحويه لا بدّ له من مادّة يشتقُّ منها، وأصل تابع لها، غير أنّه في بعض الأحيان تصادفنا ألفاظ لها أصلين اشتقاقيين وهو مربط الفرس في التّوسّع اللّغوي، خاصة أنّ اللّغة جُمعت من قبائل مختلفة جغرافيا، ولها عادات متباينة أدائيا، فما اشْتُقّ من هذا عند قبيلة كذا، اشْتُقّ من غيره عند قبيلة أخرى.

وإنّ قول "الخنساء" لمثال على هذا، إذ جاء في أحد أبياتها:

أبعد ابن عمرو من آل الشّريد حلّت به الأرض أثقالها [3]

فلفظة (حلّت) هنا قد تكون "من الحلية أي زيّنت به موتاها، وقال "ابن الأعرابي" من الحلّ، كأنّه لمّا مات (انحلّ به) عَقْد الأمور"[4]، فكان بذلك اللّفظ واحد وأصلين اشتقاقيين مختلفين، جاز بكليهما المعنى.

ولم يخل القرآن الكريم من هذا النّوع من المشتقّات، ذلك أنّه جاء على أساليب العرب، في تعبيرهم و طريقتهم في نظم الكلام وسبكهم وحبكهم له، فقد ورد في سورة البقرة: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا**

---

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة ، ص47.

[2]- ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص134.

[3]- الخنساء تماضر بنت عمرو بن الحارث، ديوان الخنساء، شر: حمد وطماس، ط2، دار المعرفة، لبنان (1425هـ-2004م)، ص100.

[4]- ابن جني، المصدر السّابق، ج3، ص173.

وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة:61).

فوقع التّوسّع في لفظة (أدنى)، ذلك أنّها حملت ثلاثة معان نظرا لاختلاف العلماء في أصل اشتقاقها، فقيل أنّها دلّت على: "القرب الذاتي في المكان، لأن الله سبحانه قد هيأ المنّ والسّلوى فكيف يطلبون ما هو بعيد عنهم، وقيل: أنّه من القرب الزّماني والمعنى على هذا كيف تستبدلون ما هو أقرب إليكم في الدنيا بالّذي هو خير لكم يوم القيامة، وقيل: أنّه من الدّناءة والخسّة"[1].

فإذا كانت الآية بالمعنى الأوّل والثّاني قلنا أنّ أصل الاشتقاق لكلمة (أدنى) في هذا السياق" من الدّنو أي الذي هو أقرب"[2]، فحدث قلب "فقلبت الواو ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها"[3]، أمّا إذا كانت بمعنى (الخسّة) فتكون لفظة (أدنى) مشتقّة من"دَنُؤ، دناءة وهو دنِئ بالهمزة، ويقال هذا أدنأ منه"[4].

ومع اختلاف الأصل جازت المعاني كلّها وقبلت التفاسير، ذلك أنّها لم تنف مراد الكلام، وإنّما وسّعت دائرته، وهو ما قال به البيضاوي[5].

1-2- الصيغ الصّرفية المشتركة:

- **الصّيغة لغة:** من مادّة(ص و غ) والمصدر الصّوغ، ويقال "فلان حسن الصّيغة وهي الخلقة

---

[1]- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التّراث العربي، ص79.

[2]- الفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد ، معاني القرآن، ط3، عالم الكتب، بيروت، (1403هـ-1983م)، ج1، ص42.

[3]- السّمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د.أحمد محمد الخرّاط، دط، دار القلم، دمشق، دت، ج1، ص394.

[4]- الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، معاني القران وإعرابه، تح: د.عبد الجليل عبده الشّلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت،(1408هـ-1988م)،ج1، ص144.

[5]- ينظر: البيضاوي ناصر الدّين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمّد الشيرازي الشافعي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، تق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، طبعة جديدة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، دت، ج1، ص84.

وصاغه الله تعالى صيغة حسنة، وفلان من صيغة كريمة: من أصل كريم"[1].

- **اصطلاحا:**"هي قالب تصاغ الكلمات على قياسه"[2]، فالصّيغة إذن هي الشّكل والهيئة التي تُبنى عليها الكلمات، ومع اختلاف الصّيغة حتما تختلف الدّلالة، ليكون مفهوم الصّيغ المشتركة، هي أن:" تشترك معان متعدّدة في صيغة واحدة"[3].

فتخرج بذلك الصّيغة عن دلالتها التي وضعت لها في الأصل، فتتّسع لتشمل دلالات أخرى، فهي في ظاهرها صّيغة موجزة تتمّ على وجود معنى واحد ولكن في باطنها تتفسّح فتشمل عدّة معانٍ، ومن أمثلة ذلك:

1- **فعيل بمعنى اسم المفعول والصّفة المشبّهة:** نحو "حكيم فقد تكون هذه الصيغة اسما مفعولا بمعنى محكم، وقد تكون صفة مشبّهة من الحكمة بمعنى صاحب حكمة"[4].

2- **فعيل بمعنى فاعل وبمعنى مفعول:** على نحو: "الأمين بمعنى المؤتمِن والمؤتَمن"[5]، فدلّت صيغة(فعيل) هنا على الفاعلية في لفظة المؤتمِن ومعنى المفعولية في لفظة مؤتمَن، وبهذا حملت صيغة واحدة معنيين مختلفين.

3- **فعول بمعنى فاعل وبمعنى مفعول:** كقولنا ركُوبٌ تحتمل معنيين: إمّا (راكب) فدلّت على صيغة الفاعل أي من قام بفعل الركوب، وإمّا (مركوب)، فحملت صيغة المفعول أي من وقع عليه فعل الركوب.

4- **اشتراك اسم الفاعل والمفعول في صيغة واحدة:** فمثلا لفظة (معتدّ): تحتمل دلالتين بفكّ

---

[1]- الزّمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تح: محمود باسل عيون السّود، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1419هـ-1998م)، ج1، ص144.

[2]- د. تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دط، دار الثقافة، الدّار البيضاء- المغرب، 1994م، ص133.

[3]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ص170.

[4]-نفسه.

[5]- د.أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5، عالم الكتب،القاهرة، 1998م، ص113.

الإدغام: "يمكن أن تكون هذه الكلمة اسم فاعل والأصل (معتدِد) بكسر الدّال الأولى، ويمكن أن تكون اسم مفعول والأصل (معتدَد) بفتح الدّال الأولى"[1].

5- اسم المفعول- من غير الثلاثي- بمعنى اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي المكان والزّمان:

نحو:"مختار فيقال: هذا مختارنا بمعنى هو الذّي اخترنا فيكون اسم فاعل، ويكون اسم مفعول بمعنى هذا الذي اخترناه، ومصدر بمعنى هذا اختيارنا، واسم مكان بمعنى هذا مكان اختيارنا"[2]. فلفظة (مختار) لم تُفد دلالة المفعولية فقط بل تعدّتها إلى الفاعلية والمصدرية والظّرفية.

2- التوسّع في المستوى النّحوي:

النّحو كما ذكرنا آنفا هو ميزان اللّغة وحدُّها الفاصل بين الخطأ والصواب، فهو "علم بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء أيّ ما يعرض لها في حال تركيبها"[3].

ولمّا كان التّركيب طريق المعنى، كانت أبواب النّحو من وسائل التوسّع ونجد منها:

2-1- تعدّد الأوجه الإعرابية:

إنّ ظاهرة الإعراب من أهمّ مميّزات اللّغة العربية، هذا إن لم نقل أنّها أبرز سماتها، وجوهر نظامها، وميزان تأليفها، والإعراب في:

- **اللّغة:** من"عرب، العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدهما الإبانة والإفصاح والآخر النّشاط وطيب النّفس، والثّالث فساد في جسم أو عضو"[4]، والّذي يعنينا هو المعنى الأوّل- الإبانة

---

[1]- د.إبراهيم محمّد عبد الله، مباحث في علم الصّرف، ط2، دار سعد الدّين، دمشق، (1425هـ-2003م) ص115.

[2]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ص170.

[3]- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربية، ج1، ص9.

[4]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج4، مادّة (ع ر ب).

والإفصاح- ذلك أنّ الإعراب:

- **اصطلاحا:** هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، ولمّا كان الإعراب فرع المعنى كان هذا الأخير من أشكال التّوسّع وصوره، ويُقال "سُمي الإعراب إعرابا لأنّ الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان"[2]، وذلك لوجود علامات تكشف الدّلالات، وتوضّح المقاصد، وتفصح عن المراد، والأكيد حتما أنّ تغيير الحركة يؤدّي إلى تغيير الدّلالة، وأنّ "احتمال أكثر من وجه للإعراب يقابلها أكثر من معنى"[3].

ومن أمثلة ذلك قول العرب: "لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن"[4]، فجوّز العلماء في(تشرب) ثلاث حركات إعرابية: الرّفع والنّصب والجزم "فمعنى الرّفع أنّه ينهاه عن أكل السّمك على أيّة حال، ومباح له اللّبن على أيّة حال. ومعنى النّصب أنّه ينهاه عن الجمع بين أكل السّمك وشرب اللّبن ولا ينهاه أن يأكل السّمك على حدة ويشرب اللّبن على حدة ومعنى الجزم أنّه ينهاه أن يأكل السّمك على كل حال ويشرب اللّبن على كلّ حال"[5].

فاختلفت الدّلالات باختلاف الحركات، فإن أراد المتكلّم أنّ يبيح للسّامع شرب اللّبن وينهاه عن أكل السّمك رفع، أمّا إن أراد له أن يفصل في زمن تناولهما نصب، بينما إن أراد أن ينهاه عن الجمع بينهما جزم.

وممّا جاء في القرآن الكريم عن تعدّد الأوجه الإعرابية قوله عزّ وجلّ ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ**

---

[1]- ابن جنّي، الخصائص، ص35.

[2]- يُنظر: الأنباري،عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله ، أسرار العربية، تح: محمّد حسين شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (1418هـ-1997م)، ص31.

[3]- هدى صالح محمّد آل محسن الرّبيعي، أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه - أطروحة دكتوراه -، جامعة الكوفة(1423هـ-2003م)، ص11.

[4]- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1408هـ-1988م)، ج3، ص40.

[5]- هدى صالح محمد آل محسن الرّبيعي، المصدر السّابق.

إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة:25)، وقع التّوسّع في (أخي) ذلك أنّها احتملت إعرابين:

- " النّصب عطفا على نفسي باعتبارها مفعولا به.

- مبتدأ والخبر محذوف"[1]

فإن قلنا بالإعراب الأوّل كان المعنى "ربّ إنّي لا أملك إلاّ نفسي، وأخي أيضا لا يملك إلاّ نفسه"[2]، أمّا الإعراب الثّاني فقد دلّ على قول موسى"أنا لا أملك إلاّ نفسي وأخي كذلك"[3].

فحذفت(كذلك) باعتبارها خبرًا لأخي، فمجيء القول بالعطف دلّ أنّ موسى عليه السّلام وأخاه لا يملكان إلاّ نفسيهما، ومجيئه بالحذف دلّ على أنّه لا يملك إلا نّفسه وأخاه "فجاء التّعبير على هذه الصّورة ليتّسع المعنى فيشتمل كلا المدلولين"[4].

2-2 عود الضّمير:

- **الضّمير لغة:** من "ضمر والضّاد والميم والرّاء أصلان صحيحان، أحدهما يدلّ على الدقّة في الشّيء والآخر يدلّ على الغيبة والتّستّر"[5].

- **اصطلاحا:**هو" اسم يدلّ على المتكلّم أو المخاطب أو الغائب"[6].

وقد تتّسّع دلالة عودته "إذا تردّد الضّمير بين مرجعين كلاهما صالح له، فينشأ عن ذلك معنيان

---

[1]- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط3، دار الرّشيد، دمشق- بيروت، (1416هـ-1995م)، ج3،ص40.

[2]- الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص164.

[3]- نفسه.

[4]- د. محمّد فاضل صالح السّامرّائي ، صور من اتّساع دلالة الألفاظ والتّراكيب في (تفسير الكشاف)، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربية وآدابها، ع42، رمضان1428هـ، ج19، ص367.

[5]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج3، مادة(ض م ر).

[6]- محمّد علي أبو العبّاس، الإعراب الميسّر، دط، دار الطّلائع، القاهرة، دت، ص14.

مختلفان للوحدة الكلامية"[1]، وهذا إن لم توجد قرائن تقيدّه وسيّاق يضبطه.

ولمّا استعملت العرب هذا الشّكل اللّغوي لفتح مجال التّأويل وإطلاق العنان للتّفكير على شاكلة قولهم: "(أكرم زيدا عمرا فأكرمته) فإنّ الضّمير في (أكرمته) متردّد بين زيد وعمرو فهل المعنى أكرمت زيدا لإكرامه عمرا، أو المعنى: أكرمت عمرا لإكرام زيد إيّاه؟"[2]، والمعنى هو إمّا أنّني أكرمت زيدًا لأنّه أكرم عمرًا، وإمّا أنّني أكرمتُ عمرًا لأنّ زيدًا قد أكرمه، ذلك أنّ ضمير(الهاء) قد عاد على كليهما فجاز المعنيان.

فإنّ القرآن جرى على أساليبهم فجاء فيه قوله تعالى: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ (البقرة:23).

فوقع التوسّع في ضمير(الهاء) في (مِثْلِهِ) إذ تعدّدت احتمالات مرجعيته، فإن عاد على القرآن فمعناه "فأتوا بسورة ممّا هو على صفته في البيان الغريب وعلوّ الطّبقة في حسن النّظم"[3]، أمّا إن عاد على الرّسول صلّى الله عليه وسلّم كان المعنى" فأتوا ممّن هو على حاله من كونه بشرًا عربيًا أو أميًّا لم يقرأ الكتب ولم يأخذ من العلماء"[4].

وقد صحّ كلا المعنيين في الآية سواء دلّت (الهاء) على القرآن الكريم أم أحالت إلى الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم، فالعرب في كلّ الأحوال عاجزون على أن يأتوا بمثله، وأن يكونوا مثل نبيّه، والظّاهر لنا أنّ المعنى الأوّل أقرب وأصحّ لوجود لفظة (سورة) لقربها المكاني، وإن كان قد

---

[1]- د.موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، الأوائل، ط1، دمشق-سوريا،2002م، ص232.

[2]-نفسه.

[3]- الزّمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: د.فتحي عبد الرّحمن أحمد الحجازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،(1418هـ-1998م)، ج1 ص220.

[4]-نفسه.

ذهب بعضهم إلى أنّها قد عادت على (الرّسول) صلّى الله عليه وسلّم على اعتبار أنّ بداية الآية ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ والله أعلم.

2-3 التعلّق:

- **لغة:** من"تعالق يتعالق، تعالقا فهو متعالق، تعالق الشّيئان أمسك كل منهما بالآخر"[1]، إذا فالتّعالق هو التّرابط، وإذا ألحقنا المفهوم اللغوي للتّعالق بالمعنى الاصطلاحي، نجد أنّ التّعالق:

- **اصطلاحا:** هو"استعمال الكلمة الواحدة متعلّقة بتركيبين"[2]. وذلك أن ترتبط" شبه الجملة بالحدث الّذي يدلّ عليه الفعل أو ما يشبه الفعل وعلى هذا يكون الظّرف والجار والمجرور الواقعان بعد المبتدأ متعلّقين بمحذوف الخبر وليسا هما الخبر"[3].

ومن صوره ما جاء في قوله تعالى ﴿**فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ الْأَرْضِ**﴾ (المائدة:26)، فإنّ الظّرف أربعين سنة له متعلّقان إمّا المتعلّق به (مُحَرَّمَةٌ) أو(يَتِيهُونَ)، وهذا من" شأنه أن يُحدث اتّساعًا دلاليا في تعالق العناصر اللاّحقة مع السّابقة"[4]، إذ أفادت الآية معنيين:

- الأوّل: "فإنّها محرمة عليهم"[5]، وهذا إذا تعلّق الظّرف ب:(يتيهون) وفي هذا تحريم مطلق "فكان المعنى محرّمة عليهم أبدا"[6].

---

[1]- د.أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، (1429هـ-2008م) ، مج1 ص1535.

[2]- كامل المهندس ومجدي وهبة، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب ، ط2، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، 1984م، ص112.

[3]-د.عبده الرّاجحي، التّطبيق النّحوي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1420هـ-2000م)، ص356.

[4]- منال بنت مبطي المسعودي، سبل الاستنباط عند الأصوليين وصلتها بالمنهج البلاغي- مذكرة ماجستير-، جامعة أم القرى، 1424هـ،ص 370.

[5]- الزّمخشري، الكشّاف، ج1، ص223.

[6]- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص345.

- والثّاني: "فإنّها محرّمة عليهم أربعين سنة فإذا مضت الأربعون كان ما كتب"[1]، وهذا إذا كان المتعلّق به (محرّمة)، وقد أفاد تقييد المدّة.

2-4 التّضمين:

- **لغة:** "ضمّنته الشّيء تضمينا فتضمّنه عنّي مثل غرّمته، وكلّ شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إياه، وفهمت ما تضمّنه كتابك أيّ ما اشتمل عليه وكان في ضمنه"[2]، فالتّضمين في اللّغة يحمل دلالة الاحتواء.

- **اصطلاحا:** هو احتواء اللّفظ دلالة كلمتين أحدهما صريح والآخر مقدّر، وقد قيل فيه أنّه "إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدّي الكلمة مؤدّى كلمتين"[3]، أيّ تعدّد المعاني مع إيجاز الحرف، وبالتالي الوقوع في باب التوسّع.

والتّضمين على أربعة أضرب: تضمين عروضي، وأدبي، وبياني، ونحوي، غير أنّ ما يهمّنا هو الأخير منهم ذلك "أنّه نوع من الاتّساع"[4].

وقد يقع التّضمين في الاسم والفعل إلاّ أنّ وقوعه في الفعل أكثر شيوعا لامتلاكه قدرة التّعدية بالحروف ذلك أنّ "الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بالحرف والآخر بالآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"[5]، ومن أمثلته ما جاء في قوله عزّ وجلّ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ (النور:63)، فالفعل "(خالف) يتعدّى بنفسه إلاّ أنّه عدّاه ب(عن)

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف ، ج2، ص223.

[2]- الجوهري، الصّحاح، مج6، مادّة(ض م ن).

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: د.عبد اللّطيف محمّد الخطيب، السّلسلة التّراثية، الكويت، (1423هـ-2002م)، ج6، ص671.

[4]- د. بلقاسم بلعرج، ظاهرة توّسّع المعنى في اللّغة العربية نماذج من القرآن الكريم، ص11.

[5]- ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص308.

لتضمينه معنى يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه"[1]، فالفعل (خالف) إذن اكتسب معنيين:

معنى ظاهر: يعدلون (يخالفون)، ومعنى آخر مقدّر(يتجاوزون) وذلك لوجود حرف الجرّ(عن) الّذي أكسبه صفة التّعدية إلى معنيين.

3-التّوسّع في المستوى البلاغي:

إذا كان الصّرف بنية اللّغة، والنّحو ميزانها، فإنّ البلاغة معيار الجمال فيها، ذلك أنّها تدل على جودة السّبك، وروعة الحبك، وتملك قوّة التّأثير في الغير، فالبلاغة "الفهم والإفهام، وكشف المعاني ومعرفة الإعراب، والاتّساع في اللّفظ والسّداد في النّظم، والمعرفة بالقصد، والبيان في الأداء وصواب الإشارة، وإيضاح الدلالة، والمعرفة بالقول، والاكتفاء بالاختصار عن الإكثار، وإمضاء العزم على حكومة الاختيار"[2]، وقيل عنها أيضا أنّها:" معان كثيرة في ألفاظ قليلة"[3]، وهنا ديدن التّوسّع ذلك أنّ للبلاغة أبوابا تضيق فيها الألفاظ وتتوسّع المعاني منها:

3-1 الحذف:

- **لغة**: هو" الإسقاط ومنه حذفت الشّعر إذا أخذت منه"[4]، وإذا ما أُلحق هذا المفهوم بالكلام نجد أنّ الحذف:

- **اصطلاحا**: إسقاط "بعض متعلّق الكلام لقرينة"[5]، والحذف" باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة أزيد

---

[1]- يُنظر: الأسترابادي رضي الدّين، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قان يونس ، بنغازي، 1996، ج1، ص344، ج4، ص138-320.

[2]- د.عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية(علم المعاني، البيان والبديع)،دط، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص8.

[3]- نفسه، ص7.

[4]- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص102.

[5]- عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة(1412هـ-1992م)، ص256.

للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن"[1]، ولهذا اتّخذته العرب أسلوبا في كلامها وسرّا من أسرار بلاغة لسانها، ومن مكامن إعجاز القرآن المنزّل على نبيّها.

إنّ الحذف في الكلام لا يأتي اعتباطا، وإنّما له أغراض وأهداف منها:"التّخفيف، الإيجاز والاختصار في الكلام، الاتّساع، التّفخيم والتّعظيم...الخ "[2]، غير أنّ ما يهمّنا الحذف الّذي غرضه الاتّساع، ويرى "سيبويه""أنّ الحذف للتوسّع في اللّغة أكثر من أن يحصى"[3]، ولكن يسقط هذا الغرض مع وجود إمكانية تقدير المحذوف، ذلك أنّ "الحذف قسمان: قسم لا يؤدّي إلى إطلاق في المعنى ولا إلى توسيع فيه"[4]، كقول الأستاذ مثلا: أمحمّد حاضر؟ فيجيب التّلميذ: غائب، فالمحذوف هنا عيّن وقدّر من سيّاق الكلام، فالأصل (محمّد غائب).

"والقسم الآخر وهو الّذي يؤدّي إلى التّوسّع في المعنى وذلك إذا لم يتعيّن فيه المحذوف، بل يحتمل عدّة تقديرات"[5]،كقوله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**﴾ (النّساء:127)، فهذا يحتمل أنّ يكون التّقدير"في أنّ تنكحوهن، أو عن تنكحوهنّ، فإنّ أولياء اليتامى كانوا يرغبون فيهنّ إن كنّ جميلات ويأكلون مالهنّ، وإلاّ كانوا يعضلونهنّ طمعا في ميراثهنّ"[6].

فحملت الآية معنى"الرغبة والنّفرة "[7]، فكان المعنى الأوّل: بتقديرنا "وترغبون (عن) أن تنكحوهن

---

[1]- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، دط، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت، ص146.

[2]- أ.طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، دط، الدّار الجامعية، الإسكندرية،1998م،ص97.

[3]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص215.

[4]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ص181.

[5]- نفسه.

[6]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج1، ص 100.

[7]- أبو حيّان الأندلسي محمّد بن يوسف، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1413هـ-1993م)، ج3، ص378.

ثم حذفت عن"[1]، بينما المعنى الثّاني يكون إذا كان التقدير" وترغبون في أن تنكحوهنّ، ثمّ حذفت (في)"[2].

4- التّوسّع في مستوى الظّواهر اللّغوية:

لقد شاع التّوسّع في لغة العرب وكثر، وذلك راجع لسببين:

-أوّلهما: تعدّد مستوياتها.

- وثانيهما: اختلاف لهجات قبائلهما.

فنتج عن الأوّل توسّع في الصّوت، الصّرف، النّحو والبلاغة كما أسلفنا الذّكر، ونتج عن الثّاني تضاد واشتراك، ذلك أنّ المعاني تداخلت وتعاكست بين لهجات القبائل، فما معناه عند قبيلة كذا له معنى مغاير عند قبيلة أخرى، وتجسّدت هذه الظّواهر تحت مسمّى "العلاقات الدلالية"[3]وهي:

4-1المشترك اللّفظي:

جاء في كتاب العلاقات الدّلالية أنّ "الاشتراك يؤدي إلى اتّساع التّعبير في اللّغة"[4]، والمشترك في:

- **اللّغة:** مأخوذ من الفعل "اشترك يشترك والمصدر اشتراك والمشترك اسم مفعول"[5]،ومعناه أن يرتبط شيئا نفي أمر ما.

- **اصطلاحا:** هو أن" تُسمّى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: عين الماء وعين المال وعين

---

[1]- النّحاس أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تح: محمّد علي الصابوني، ط1، دار إحياء التّراث الإسلامي، السّعودية، (1409هـ-1988م)، ج2، ص203.

[2]- نفسه، ص204.

[3]- عبد الواحد حسن الشّيخ، العلاقات الدّلالية والتّراث البلاغي العربي، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر (1415هـ-1999م)، ص39.

[4]- نفسه، ص75.

[5]- محمّد بن إبراهيم الحمد، فقه اللّغة (مفهومه - موضوعاته - قضاياه)، ط1، دار ابن خزيمة، الرياض، السعودية، (1426 هـ-2005م)، ص177.

السّحاب"[1]، وبهذا تقارب كلّ من المفهوم اللّغوي والاصطلاحي للمشترك، فإذا كان في اللّغة هو تداخل الشيئين، فإنّه في الاصطلاح هو أن يتجاذب اللّفظ الواحد معنيين فأكثر" دلالة على السّواء عند أهل تلك اللغة"[2].

ويكون المشترك إمّا نتيجة اختلاف اللّهجات بين القبائل العربية، وإمّا نتيجة الاستعمال المجازي لتلك الألفاظ وذيوعها، ويقع المشترك في أقسام الكلام الثلاثة (الاسم، الفعل، الحرف).

أ- الاشتراك في الاسم:

إنّ "الأسماء كثير فيها الاشتراك"[3]، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله عزّ وجلّ ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**﴾ (الحج:29)، وقد رأى"البيضاوي"أنّ في ذلك توسّعا لغويا، ذلك أنّ كلمة (عتيق) احتملت دلالة: "القديم: لأنّه أوّل بيت وُضع للناس، أو المُعتقُ من تسلّط الجبابرة، فكم من جبّار رسا إليه ليهدمه فمنعه الله تعالى"[4]، فوقع الاشتراك لمعنيي الإعتاق والقدم في لفظ واحد(العتيق).

ب- الاشتراك في الفعل:

وقد يقع المشترك في الأفعال على غرار الأسماء، ذلك أنّ "من الأفعال ما جاء مشتركا"[5]، ومن ذلك دلالة "الأفعال الماضية المشتركة بين الخبر والدّعاء، ودلالة المضارع على الحال

---

[1]- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها تح: د.عمر فاروق الطبّاع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، (1414هـ-1993م)، ص97.

[2]- السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، صح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1418هـ-1998م)، مج1، ص292.

[3]- نفسه، ص293.

[4]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج4، ص70.

[5]- عبد الواحد حسن الشّيخ، العلاقات الدّلالية والتّراث البلاغي العربي، ص74.

والاستقبال"[1]، وفي كلّ هذا إيجاز في اللّفظ وتعدّد في المعنى وبالتّالي وقوع في التّوسّع.

ج- الاشتراك في الحرف:

وفي هذا الموضع لا يفيد الحرف معنى خاصّ به، وإنّما يحمل عدّة معاني، في قول:"(هو لا يكذب وإنْ أُكره على ذلك)، وهذا يحتمل أنّه لا يكذب ولو أُكره على ذلك، ويحتمل أنّه لا يكذب وما أكره على ذلك"[2]، فاحتملت (إنْ) في هذا الوضع دلالتين:

1- دلالة الشّرط: إن كانت بمعنى (لو)، أي أنّه لا يكذب ولو أكره على ذلك.

2-دلالة النّفي: إن كانت بمعنى (ما)، أي أنّه لا يكذب وما أكره على ذلك، بمعنى مع وجود الإجبار أو عدمه، فإنّه لا يكذب في كلا الحالتين.

4-2 التّضاد:

- **التّضاد لغة:** من "تضادّ الأمران كان أحدهما مخالفا ومعاكسا للآخر"[3]، فهو يحمل دلالة نفور الشّيئين بعضهما من بعض، وتخالفهما في الأمر.

- **اصطلاحا:** قياسا على المفهوم اللّغوي فإنّ التّضاد اصطلاحا "أن يطلق اللّفظ على المعنى وضدّه: كلفظ الجون الّذي يطلق على الأبيض والأسود: و(الجلل) المستعمل في الجليل والهيّن (هذا مصاب جلل كلّ مصيبة تخطّأتك جلل، فهو في المثال الأوّل بمعنى العظيم، وفي المثال الثّاني بمعنى الهيّن"[4]، فالجلل لفظ واحد حمل معنيين متعاكسين "والأصل لمعنى واحد ثم تداخل الإثنان على جهة الاتّساع"[5].

---

[1]- يُنظر: السّيوطي، المزهر، مج1، ص293.

[2]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ص165.

[3]- أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة، ص1351.

[4]- د.عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ط3، نهضة مصر، القاهرة - مصر، 2004م، ص148.

[5]- ابن بشّار الأنباري محمّد بن القاسم محمّد، الأضداد في اللّغة، تح: محمّد عبد القادر سعيد الرّافعي وأحمد الشّنقيطي، دط، مطبعة الحسينية المصرية، مصر، دت، ص8.

ولكن كان كلّ هذا في سياقين مختلفين ممّا جعل بعض العلماء بالقول بعدم وقوع التّوسّع، ذلك أنّ من شروط هذا الأخير أن يقع اللّفظ في سياق واحد ويؤدّي معنيين مختلفين إمّا اشتراكا وإمّا تضادا ومن أمثلة التّضاد الّذي يؤدّي إلى التوسّع قول "امرئ القيس":

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا علـيّ حراصا لو يسّرون مقتلي[1]

وقع التّوسّع هنا في الفعل(يسّرون)"فأسررت من الأضداد يكون أسررت بمعنى كتمت ويكون بمعنى أظهرت"[2]، فكان بذلك للبيت معنيين:

1- "أنّ هنالك: قوما حراصا على قتلي لو قدروا على خفية لأنّهم لا يجترئون على قتلي جهارًا"[3].

2- "حراصا على قتلي لو أمكنهم قتلي ظاهرًا"[4]، لكنهم لا يستطيعون.

[1]- امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، شر: عبد الرّحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت- لبنان، (1425هـ-2004م)، ص36.

[2]- ابن بشّار الأنباري، الأضداد في اللّغة ، ص37.

[3]- الزّوزني، شرح المعلّقات السّبع، تح: عبد الرّحمن الطويل، دط، دار المجدّد، دت، ص21.

[4]- نفسه.

نتائج الفصل الأوّل:

إنّ اللّغة العربية هي أكثر من لغة موضوعة للتّواصل، فهي فسيفساء العلوم والآداب ، ذلك أنّها لغة القرآن الكريم فضمّت الإعجاز العلمي واللّغوي على حدّ سواء أمّا العلمي فكان مناطه خبايا القرآن لأسرار الكون وحوادثه ولهذا أهل الاختصاص ، وأمّا اللّغوي فكان في بلاغته وإعجاز نظمه والخوض فيه يتطلّب فصاحة أهله، الذين رأوا أنّ من أهمّ سماته بلاغته وإيجاز ألفاظه وتوسّع معانيه وتفسّحها، فكان من أهمّ النّتائج المتوصّل إليها من خلال هذا الفصل :

1- مرونة اللّغة العربية وقدرة تطويعها حسب مراد الكلام ومقتضى الحال.

2- يجعل التّوسّع للكلام أكثر من معنى، ويمكن أن تكون تلك المعاني جميعها مرادة مطلوبة.

3- التّوسّع أسلوب من أساليب العرب وضرب من أضرب المجاز.

4- للتّوسّع مسوّغات تجيزه وموانع تحول دونه كأيّ ظاهرة لغوية.

5- يكثر التّوسّع في كلام العرب وتتعدّد مستوياته نظرا لتعدّد مستويات اللّغة فهو يقع في المستوى الصّوتي، الصّرفي، النّحوي، البلاغي، وأيضا في مستوى الظّواهر اللّغوية.

6- التّوسّع على ضربين: لفظي ومعنوي.

7- من جميل اللّغة التّعبير عن معان متعددة بألفاظ موجزة.

الفصل الثّاني: التّوسّع اللّغوي في آيات مختارة من السّور المكّية.

المبحث الأوّل: بين يدي الجزء.

1- السّور المكّية وسبب تسميتها.

2- ضوابط وخصائص السّور المكّية.

المبحث الثّاني: نماذج من التّوسّع في السّور المكّية.

1- المستوى الصّرفي.

2- المستوى النّحوي.

3- المستوى البلاغي.

4- مستوى الظواهر اللّغوية.

المبحث الأوّل: بين يدي الجزء:

1- السور المكّية وسبب تسميتها:

أنزل الله القرآن، وأحكم فيه البيان، وكذّب به كلّ البهتان، فسنّ فيه الأحكام، ونظّم حياة الإنسان وتحدّى بإعجازه أفصح اللّسان، مراعيا في ذلك خصائص كلّ زمان ومكان، فكان المكّي منه والمدني.

فقد قيل أنّ تسمية المكّي والمدني وقعت لثلاثة اصطلاحات:إمّا باعتبار المكان "فالمكّي ما نزل بمكّة والمدني ما نزل بالمدينة"[1]، وإمّا باعتبار المخاطبين "فالمكّي ما وقع خطابا لأهل مكّة، والمدني ما وقع خطابا لأهل المدينة"[2]، ومنهم من جعل الزّمان الحدّ الفاصل بينهما، وهو مذهب أغلب العلماء وأشهر الفقهاء، فقيل: "المكّي ما نزل قبل الهجرة، وإن كان بالمدينة، والمدني ما نزل قبل الهجرة وإن كان بمكّة"[3].

ونظرا لاختلاف المعيار المعتمد بين المحقّقين فإنّ تصنيف السّور هو الآخر اختلف، إذ تباين عدد السّور بين ما هو مكّي وما هو مدني، فقال بعضهم أنّ المدني ضمّ "عشرون سورة والمكّي اثنتان وثمانون سورة"[4]، واثني عشر الباقيات هي سور مختلف فيها،على اعتبار أنّ المصحف الشريف جمع مائة وأربعة عشر سورة (114)، وذلك اعتمادا على معيار الزّمان.

---

[1]- الزّركشي ، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص187.

[2]- نفسه.

[3]- نفسه.

[4]- د.فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان الرّومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ط14، الرياض، (1426هـ-2005م)، ص137.

أمّا إذا كان المكان هو المعيار المعتمد، فإنّ عدد السّور"المنزّلة بالمدينة سبع وعشرون سورة وسائرها بمكّة"[1]، وهو مذهب "أُبي بن كعب" (ت22هـ).

ولمّا كانت دراستنا لغوية أكثر منها شرعية، وحتّى لا تلتبس علينا الأمور، وتكثر الشّكوك فإنّنا فصلنا في المسألة بالعودة إلى المصحف الشّريف وأخذ المكّي منه دون المدني، ذلك أنّه محور بحثنا، فكان بذلك عدد السور المدنية ثمان وعشرون سورة(28) وستّ وثمانون(86) مكّية، وهي كالتّالي: الفاتحة، الأنعام، الأعراف، يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر، النّحل، الإسراء، الكهف، مريم، طه، الأنبياء، المؤمنون، الفرقان، الشّعراء، النّمل، القصص، العنكبوت، الرّوم، لقمان، السّجدة، سبأ، فاطر، يس،الصافّات، ص، الزّمر، غافر، فصّلت، الشّورى، الزّخرف، الذّاريات، الطّور، النّجم، القمر، الواقعة، الملك، القلم، الحاقّة، المعارج، نوح، الجنّ، المزمّل، المدثّر، القيامة، المرسلات، النّبأ، النّازعات، عبس، التّكوير، الانفطار، المطفّفين، الانشقاق، البروج، الطّارق، الأعلى، الغاشية، الفجر، البلد، الشّمس، اللّيل، الضّحى، الشّرح، التّين، العلق، القدر، العاديات، القارعة، التّكاثر، العصر، الهمزة، الفيل، قريش، الماعون، الكوثر، الكافرون، المسد، الإخلاص، الفلق، والنّاس.

2- ضوابط وخصائص السّور المكّية:

إنّ القرآن كما هو معلوم آية الله في إعجازه، وحجّة النّبي في دعوته، وأبلغ الكلام وأفصحه، ذلك أنّه جعل لكل مقام مقال، فخاطب المكّي بأسلوبه، وحسب عقليته، وخاطب المدني بإيمانه والشّبهات التي قد تلهيه عن دينه، فكان لكلّ قسم منها خصائص ومميّزات، والمتمعّن في السّور السّابق ذكرها يرى أنّ جملة ما تشترك فيه السّور المكّية ما يلي:

[1]- السّيوطي أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدرسات القرآنية دط، مجمع الملك فهد، السعودية، ج1، 1426هـ، ص48.

1- كلّ سورة مذكور فيها" يأيّها النّاس" وليس فيها "يأيّها الّذين آمنوا" فهي مكّية.

2- أن تكون مفتتحة "بالحمد" وهي خمس سور.

3- ذُكر فيها قصص الأنبياء ماعدا سورة البقرة.

4- قصر السور والآيات مع قوّة جرس الألفاظ ووقعها وإيجاز العبارة مع بلاغة المعنى ووفائه.

5- "كلّ سورة مفتتحة بأحرف التهجّي ماعدا البقرة وآل عمران"[1].

6- "كلّ سورة ورد فيها" كلاّ "فهي مكّية سوى البقرة وآل عمران والرّعد.

7- كّل سورة فيها سجدة فهي مكية"[2]، وتبقى هذه المعايير نسبية، ذلك أنّ من الآيات ما اشتملت على البعض منها ولكنّها صُنّفت أنّها مدنية، ولله العلم بذلك.

[1]- فهد بن عبد الرّحمن الرّومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ص142-143-144.

[2]- د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، المحرّر في علوم القرآن، ط2، مركز الدّراسات والمعلومات القرآنية جدّة، (1429هـ-2008م)، ص113-114.

المبحث الثّاني: نماذج عن التّوسّع في السّور المكّية:

سيتمّ التطرّق في هذا الجزء من البحث إلى تقديم بعض النّماذج القرآنية عن ظاهرة التّوسّع، ولأنّ اللّغة على مستويات، فإنّ ظاهرة التوسّع أكثر من أن يُحاط بها في الدّراسات كما سبق وأن ذكرناه، ولعلّ من أهمّ تلك النّماذج الّتي بزغ فيها التّوسّع، وأجمع المفسّرون على التفسّح فيها ما يلي:

1- المستوى الصّرفي:

1-1 الاشتقاق:

الشّاهد01:

﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ (مريم:26).

إنَّ الآية على محمل التّوسّع ذلك أنّها احتوت على الفعل (قرّي) وهو من أصلين اشتقاقيين مختلفين:

إمّا مشتق من القَرور و"القَرُور الماء البارد"[1]، فالعين "إذا فرح صاحبها كان دمعها قارًّا أي باردًا"[2]، وبالتّالي فإنّ معنى الآية و"لتبرد دمعتك"[3]، ذلك أنّ العين "إذا بكت من السرور فالدّمع بارد، وإذا بكت من الحزن فالدّمع يكون حارًا"[4] .

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج11، مادة (ق ر ر).

[2]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج7، ص590.

[3]- ابن الجوزي أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن علي بن محمّد، زاد الميّسر في علم التّفسير، ط1، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، (1423هـ-2002م)، ص883.

[4]- البغوي أبو محمّد الحسين بن مسعود، معالم التّنزيل ، تح: محمّد عبد الله النّمر وسليمان مسلم الحرش، دط، دار طيبة، 1409هـ، مج5، ص227.

وإمّا أنّها من القَرار "ويقال قرّ يقِرُّ إذا سكن"[1]، ومراد ذلك "ولتَقْرَرْ عينكِ بولدك"[2].

فالعين عندما " تصادف ما ترضاه تسكن من النّظر إلى غيره"[3].

وإنّ المعنيين صالحان من الزّاوية اللّغوية جائزان من النّاحية التّفسيرية، وهذا حسب مذهب "البيضاوي" فقرارة العين عنده تصلح للأصلين فهي "من القرار لأنّ العين إذا رأت ما يسرّها سكنت إليه أو من القَرِّ لأنّ دمعة السّرور باردة"[4]، وكلّ هذا فيه توسّع، على اعتبار أنّ هذا الأخير يُنِمّ على وجود أصلين مختلفين لغويا مقبولين معنويا.

كما قيل أيضا أنّ الآية "كناية عن السّرور"[5]، ولمّا اقتضت الكناية وجود معنيين: حقيقي ومجازي قال اللغويّون بأنّها هي الأخرى من أشكال التوسّع، إذن فالتّوسّع واقع في كلا الحالتين.

الشاهد02:

﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي﴾ (طه: 29-30)

إنّ الباحث في المعاجم العربية على لفظة (الوزير) يجد أنّ لها أكثر من مادّة اشتقاقية، وبالتّالي فإنّ وقوعها في سياق غير محدّد يعطي أكثر من دلالة.

فقيل أنّها من الوِزر و"الوِزر هو الحمل الثّقيل، ويقال وَزَر فهو وازِرٌ والمفعول موزورٌ"[6]،

---

[1]- البغوي، معالم التّنزيل، مج 5، ص227.

[2]- الطّبري أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: د.عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط1، دار هجر، القاهرة، (1422هـ-2001م)، ج15، ص515.

[3]- يُنظر: الكرمالي محمود بن حمزة، غرائب التّفسير وعجائب التّأويل، تح: د.شمران سركال يونس العجلي، دط، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، دت ، مج1، ص694.

[4]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج4، ص09.

[5]- محمّد الطّاهر ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، دط ، الدّار التّونسية، تونس، 1984م، ج16، ص89.

[6]- الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، ج4، مادّة (و ز ر).

وبالتّالي فالوزير هو الّذي "يتحمّل عن الملك أوزاره ومُؤَنهُ"[1]، فهو إذن "صاحب وِزرِ"[2]، ذلك أنّ موسى عليه السّلام يحتاج إلى من يحمل أوزاره.

وقيل أنّه من الوَزَر: الذي هو في اللّغة "الجبل الّذي يُعتصم به ليُنجي من التهلكة"[3]، أي أنّ الوزير هو "الملجأ الذي يُلتجأ إليه"[4] ذلك أنّ "الأمير يُعتصم برأيه ويلتجئ إليه في أموره"[5] وكان هذا المعنى مصداقا لقوله تعالى ﴿ **كلا لاوَزَر إلى ربّك يومئذ المستقر**﴾ (القيامة:11-12).

وقيل في أصل ثالث لها أنّه مأخوذ من"الأزْرِ بمعنى القوّة"[6]، وقد اختار أخاه هارون عليه السّلام لعنايته بأمور الوزارة أي تمكنّه وفي التمكّن قوّة، ومنه جاء قول " آزره أي عاونه والعامّة تقول وازره"[7]، فحدث قلب أن"قلبت الهمزة إلى الواو"[8]، لترتبط الدّلالتان (القوّة والمعاونة)، فاكتساب القوة يمكّن من مؤزارة الغير أيّ معاونته والأصول الثلاثة بمعانيها المختلفة صحيحة دلاليا مقبولة جميعها تفسيرها، فالوزير من "الوِزر لأنّه يتحمّل عن الملك أوزاره ومن الوَزر لأنّ الملك يعتصم برأيه ويلتجئ إليه ومن المؤازرة وهي المعاونة"[9].

لقوّة يمكّن من مؤازرة الغير أيّ معاونته والأصول الثّلاثة بمعانيها المختلفة صحيحة دلاليا مقبولة

---

[1]- فخر الدّين الرازي محمّد بن ضياء الدّين عمر، التّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط1، دار الفكر(1401هـ-1981م)، ج22، ص48.

[2]- الآلوسي أبو الفضل شهاب الدّين السيد محمود البغدادي، روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دط، دار إحياء التّراث العربي، بيروت- لبنان، دت، ج16، ص184.

[3]- الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 357.

[4]- الرّاغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن، تح: مركز الدّراسات والبحوث دط، مكتبة نزار مصطفى الباز، دت، ج1، ص675.

[5]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج4، ص26.

[6]- نفسه.

[7]- أبو بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مادة (و ز ر).

[8]- الزّمخشري، الكشّاف، ج 4، ص79.

[9]- نفسه.

جميعها تفسيرها، فالوزير من "الوِزر لأنّه يتحمّل عن الملك أوزاره ومن الوَزر لأنّ الملك يعتصم برأيه ويلتجئ إليه ومن المؤازرة وهي المعاونة"[1].

فالوزير إذن الحامل لأثقال العباد في البلاد وملجأ الملك عند الاستشارة، كما أنّه السّند المؤازر لغيره من الضّعفاء، ولأنّ الآية على كلّ صُرّح بالتّوسّع فيها والتّفسح في تفسيرها والله أعلم.

الشّاهد03:

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآَخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ﴾ (فصلت: 16)

(صرصر) من الألفاظ العربية التي اتّسمت بمرونة تركيبها، ذلك أن قبلت في اشتقاقها أصلين مختلفين في المبنى، الّذي انعكس عنه اختلاف في المعنى.

فورد في لسان العرب أنّها مأخوذة من "صرَرَ: الصِرُّ بالكسر: شدّة البرد، وقيل هو البرد عامّة وريح صِرٌّ وصرصر"[2].

بينما جاء في مختار الصّحاح: "صرَّ الباب والقلم أي صوّت"[3]،"بمعنى سُمع صريره"[4]، وبالتّالي فإنّ أصلها يعود إلى"الصرّة أيّ الصّيحة كقوله تعالى:﴿**فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِيصَرَّةٍ**﴾ (الذّاريات:29)"[5].

فحمّل الأصل الأوّل الآية دلالة "ريح شديدة البرد ذلك أنّ (صرصر) متكرر فيها البرد كما تقول أقللت الشيء وقلقلته كرّرت رفعه"[6]، بينما الثّاني جعل من (صرصر) "العاصفة الّتي تصرصر

---

[1]- نفسه.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج7، مادّة (ص ر ر).

[3]- أبو بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مادة (ص ر ر).

[4]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج7، ص517.

[5]- الرّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج1،ص367.

[6]- ابن الجوزي، زاد الميسّر، ص1254.

أي تصوّت في هبوبها"[1]، فهي لها "صرصرة أيّ دويّ في هبوبها من شدّة سرعة تنقّلها وتضعيف عينه للمبالغة في شدتها"[2]، وارتفاع صوتها.

"والحقّ أنّها متّصفة بجميع ذلك فكانت باردة شديدة البرد لتكون عقوبتهم من جنس ما اغترّوا به من قواهم، وكانت ذات صوت مزعج ومنه النّهر المشهور ببلاد المشرق (صرصر) لقوّة صوت جريه"[3]، وهو تصريح بقيام التّوسّع في الآية، فرغم تعدّد المعاني النّاتجة عن اختلاف المباني، جاز جمعها، ولو عوّضت اللّفظة بأصل واحد لغاب المعنى الثّاني، ولسقط الوجه البلاغي الّذي هو مناط الإعجاز.

الشّاهد04:

﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا﴾ (الواقعة:5)

البسيسة والبسّ هما المادّتان اللّتان اشتقّ لفظ البسّ منهما، وذلك حسب ما ورد في المعاجم العربية:أمّا البسيسة" من قولهم بسست الحنطة والسّويق بالماء فتتُّه"[4]، ومنه يطلق البسّ "بمعنى التفتّت وهو تفرّق أجزاء المجموعة المأخوذة من البسيسة"[5]، فالآية"إشارة إلى أنّ الأرض تتحرّك بحركة مزعجة والجبال تتفتّت، فتصير الجبال الرّاسية كالأرض المنخفضة"[6]، مصداقا لقوله جلّ وعلا:**﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾** (طه:105)، وذلك لمّا "صارت كالدّقيق"[7].

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج5، ص376.

[2]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج24، ص 259.

[3]- ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم ، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دط، دار طيبة دت، ج7، ص169.

[4]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج27،ص 284.

[5]- نفسه.

[6]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج29، ص140.

[7]- الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص121-122.

أمّا البسُّ فهو"يطلق على سوق الماشية من بسّ الغنم إذا ساقها"[1] أيّ أنّ "الجبال سيقت سوقا سريعا"[2]، لما كان في قوله تعالى:﴿**وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا**﴾ (النّبأ:20)، والآية على محمل المعنيين فهما "لائقين لقوله عزّ وجلّ وسيّرت الجبال، لأنّ الجبال إذا سيّرت، فإنّها تسيّر تسييرا يفتّتها ويفرّقها"[3]، فاللّفظ إذن واحد والمعاني كثيرة.

الشاهد05:

﴿**ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى**﴾ (القيامة:33)

إنّ (يتمطّى) مناط التوسّع فهي على أصلين اشتقاقيين، وبالتّالي حملت معنيين متباينين فهي:

- إمّا من "المطا وهو الظّهر والجمع مطايا"[4] في اللّغة، ومنه جاء قول "المطية: البعير يتمطّى ظهره"[5].

- وإمّا أنّ أصله يتمطّط "وهو التمدّد والتثاقل"[6]. ذلك أنّ التمطّي: "التّبختر ومدّ اليدين في المشي"[7].

وقولنا بالأوّل يجعل المراد "يلوي ظهره تبخترا وهذه خاصّية في أبي جهل"[8]، وقولنا بالثّاني يجعل الآية بمعنى "التّثاقل فهو يتبختر ويختال في مشيته افتخارا بذلك"[9].

---

[1]- الطّاهر بن عاشور، المصدر السّابق.

[2]- نفسه.

[3]- نفسه.

[4]- أبو بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مادّة (م ط ي).

[5]- نفسه.

[6]- الشّوكاني ، فتح القدير، ج5، ص453.

[7]- الزّبيدي محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد المجيد قطامشن، ط1، التّراث العربي، الكويت، (1422هـ-2001م)، ج39، مادّة(م ط و).

[8]- الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص212.

[9]- الشّوكاني،المصدر السّابق.

والملاحظ على "المعنى الثّاني يتمطّط يقرب من المعنى الأوّل ويفارقه في المادّة، إذ أنّ مادّة المطا: (مَطَوَ)، ومادّة الثّاني: (مطَطَ)"[1].

وقولنا بالتّقارب ليس معناه التّرادف، ذلك أنّ"الزمخشري"(ت538ه) جمع الأصلين فقال: "يتمطّى أصله يتمطّط أيّ: يتمدّد لأنّ المتبختر يمدّ خُطاه، ومن المطا وهو الظّهر لأنّه يلويه"[2]، وإنّ أبا جهل على الوصفيين.

2-1 الصيغ الصّرفية:

1- اشتراك المصدر والمفعول في صيغة (فَعَل):

الشّاهد01:

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف:03).

إنّ لفظة (القصص) في الآية احتملت دلالة المصدرية والمفعولية حسب ما ذهب إليه جمهور المفسّرين.

فالقول بالمصدر لأنّ "الحديث مقتصّ في كتب الأوّلين واقتصاصه في كتاب منها مقارب لاقتصاصه في القرآن"[3]، فهو إذن "بمعنى الاقتصاص"[4].

---

[1]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج10، ص573.

[2]- الزّمخشري، الكشّاف، ج6، ص272.

[3]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج5، ص279.

[4]- الزّمخشري، الكّشاف، ج3، ص250.

أمّا القول بالمفعول كونه"أحسن ما يقصّ في بابه لما يتضمّن من العبر والحكم"[1].

وإنّ القصص كما ذهب "الزّمخشري" على "الوجهين يكون مصدرا من قصّ الحديث يقصّه قصًّا كقولك: شلّه يشلّه شللا إذا طرده، ويكون بمعنى المفعول كالنّفض والحسب ونحوه النّبأ والخبر في معنى المنبأ به والمخبر به"[2]. ووقع هذا على سبيل التوسّع.

2- فعيل بمعنى فاعل ومفعول:

الشّاهد02:

﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (يوسف:84)

فعيل صيغة "مشتقّة من الفعل الثّلاثي للدّلالة على المبالغة"[3]، لذلك قال بعض المفسّرين أتت "للمبالغة وهو الظّاهر اللّائق بحال يعقوب أيّ شديد الكظم كان يمسك همّه في صدره ويكتمه"[4].

في حين نجد آخرين قد أَلبسوا اللفظة معنيين آخرين من باب التوسّع: معنى الفاعل ومعنى المفعول:

- أمّا الفاعل: لأنّ "كظيم بمعنى كاظم فهو ممسك على حزنه"[5].

- وأمّا المفعول: "فكظيم بمعنى محزون أي أنّه مكروب ومملوء القلب كمدًا وغيضًا"[6].

والحق في ذلك أنّ المعنيين صالحان معًا، فالعرب عبّرت بالصّيغة ذاتها عن الوجهين إذ "يقال

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، المصدر السابق، ج5، ص279.

[2]- الزّمخشري، المصدر السابق، ج3، ص250.

[3]- يُنظر: هادي نهر، الصّرف الوافي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2010م، ص125.

[4]- أبو حيان الأندلسي، المصدر السابق، ج5، ص333.

[5]- الفخر الرّازي ، التّفسير الكبير، ج18، ص200.

[6]- محمّد علي الصّابوني، صفوة التّفاسير، ط4، دار القرآن الكريم، بيروت، (1402هـ-1981م)، مج2، ص64.

كظم غيظه اجترعه ويقال رجل كظيم ومكظوم"[1]، وبالتّالي فإنّ الآية على محمل الأقوال إذ"يجوز أن يكون مبالغة بمعنى فاعل وأن يكون بمعنى مفعول كقوله تعالى﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ (القلم: 48)"[2].

غير أنّ"للسمرقندي"(ت375هـ) مذهب مختلف إذ اعتبر"الكظيم والكاظم بمعنى واحد مثل القدير والقادر"[3]، وبالتّالي ذهب إلى التّضييق.

ولكن رأيه هذا فيه إجحاف في حقّ الآية فدلالة (فعيل) غير دلالة الفاعل في العرف اللّغوي والدّرس الصّرفي "فصيغة الفاعل تكون لصاحب الشيء دون مبالغة"[4]، فهو يعبّر عن هيئة القائم بالفعل دون تكثير، في حين أنّ فعيل "تفيد الشّدة والمبالغة في الوصف"[5]، أيّ تعبّر عن الفاعل مع التّكثير في معناه.

الشّاهد03:

﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ (التين:1-3)

ظاهر الآية أنّ معناها "للمبالغة أي أمن من فيه ومن دخله من الإنس أو الطير أو الحيوان"[6]، على اعتبار (أمين) على وزن فعيل، غير أنّ المفسّرين ذووا العقول الحاذقة رأوا أنّها أيضا بمعنى الفاعل والمفعول:

---

[1]- أبو بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مادّة(ك ظ م).

[2]- الحنبلي أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدّمشقي، اللّباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1419هـ-1998م)، مج11، ص189.

[3]- السّمرقندي أبو اللّيث نصر بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، تح: علي محمّد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1413هـ-1993م)، ج2، ص173.

[4]- ينظر: د.فاضل صالح السّامرّائي، معاني الأبنية الصّرفية، ط2، دار عمّار، عمّان- الأردن، (1428هـ-2007م)، ص 153.

[5]- نفسه، ص54.

[6]-السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج11، ص52.

- **الفاعل:** لأنّ "المراد مكّة والأمين الآمن"[1]، على وزن فاعل، قياسًا على ما جاء في قول الشّاعر:

"ألم تعلمي يا اسم ويحك أنّني حلفت يمينا لا أخون أميني

يريد آمني"[2]، أي فاعلي.

فالعرب إذن عبّرت بصيغة المبالغة على الفاعل ممّا سمح بجواز هذا الرأي في تفسير الآية.

- **مفعول:** قيل به لكون هذا البلد أيّ مكّة "مأمون الغوائل"[3].

وإنّ المتمعّن في الأقوال يستنتج نتيجة مفادها: أنّ مكّة المكرّمة بلد آمن لأنّه يأمن كلّ من يعيش فيه، وأنّه مأمون، لأنّ الله قد وعد بحفظه وعتقه من كلّ ضرر، وأنّه أيضا قول للمبالغة لأنّ"الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح كالسّجية ثابتاّ[4]، والمراد بصاحبه هنا مكة.

وعلى أساس هذا قلنا بالتّوسّع في هذا المقام، فلو استبدلت هذه الصّيغة بغيرها من الصّيغ لذهبت هذه الأوجه، ولانتفى التّوسّع الّذي هو خاصّية اللّغة وميزتها والسّر في إعجاز لسانها والله أعلم.

3- فعول بمعنى اسمي الفاعل من فعلين مختلفا الأوزان:

الشّاهد04:

﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (الفرقان:48)

---

[1]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج22، ص10.

[2]- الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص276.

[3]- الزّمخشري، الكّشاف، ج6، ص401.

[4]- فاضل صالح السّامرّائي، معاني الأبنية العربية، ط2، دار عمار، عمّان- الأردن، (1428ه-2007م)، ص53

إنّ" طهور على وجهين في العربية صفة واسم غير صفة أمّا الصّفة فهي أن تقول ماء طهور بمعنى طاهر، وأمّا اسم بمعنى مُطهّر"[1]،

وقيل فيها أيضا أنّها "بناء للمبالغة ذلك أن اقتضت أن يكون الماء طاهرا ومُطهّرًا"[2].

أمّا طاهر: اسم فاعل من الفعل طَهُرَ، ذلك أنّ "الماء النّازل من السّماء هو بالغ نهاية الطّهارة في جنسه من المياه"[3]، مصداقا لقوله تعالى:﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾(الإنسان:21)"يعني طاهرًا"[4]

أمّا مُطهِّر: اسم فاعل مشتقّ من الفعل طَهَّر وهو فعل "ثلاثي مزيد بحرف يدّل على التّكثير والمبالغة"[5].

ووصفه بذلك يقتضي "أنّه مُطهّر لغيره"[6]، ولا تصلح العبادة إلاّ به كقوله تعالى: ﴿**وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ**﴾ (الأنفال:11)

ولأنّ الآية شملت اللّفظة بصيغتيها صحّ معنياها، هذا ما جعل التّفسح بابها وإيجاز اللّفظ سبب إحكامها.

4- فعيل بمعنى فاعل واسم مفعول والصفة المشبهة:

الشّاهد05:

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج4، ص355.

[2]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج19، ص47

[3]- نفسه.

[4]- الشّوكاني، فتح القدير، ج4، ص108.

[5]- د. كرم محمّد زرندح، أسس الدّرس الصّرفي في العربية، ط4، (1428هـ-2007م)، ص45.

[6]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، ج19، ص47.

﴿يس وَالْقُرْآَنِ الْحَكِيمِ﴾ (يس:1-2)

إنّ ظاهر الآية أنّها أتت "للمبالغة"[1]، على اعتبار أنّ حكيم على وزن فعيل، لكن مرونة اللّغة العربية وقدرتها الانصهارية، أكسب اللّفظ قابلية احتمال دلالات أخرى:

أ- كدلالة الفاعل: فالقرآن "يحكم ويهيمن على غيره من الأحكام والكتب مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾"[2] (المائدة:48)، أيّ حاكم على غيره من الكتب السّماوية.

ب- دلالة اسم المفعول: ذلك أنّ "(حكيم) المُحكم أي أُحكم في مواعظه وأوامره ونواهيه"[3]، فهو ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آَيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود:01)

ج- دلالة الصّفة المشبّهة: ذلك أنّها "تدّل على الثّبوت والاستمرار"[4]، والقرآن "كتاب حكيم بمعنى ذو حكمة"[5]، فهي صفة راسخة فيه.

وإنّ المعاني كلّها مرادة مطلوبة في هذا المقام، فقد "أُحكم حلاله وحرامه وأمره ونهيه يعني مُحكم من التّناقض والعيب، وحاكم فهو يحكم على جميع الكتب التي أنزلها الله تعالى من قبل"[6].

فالقرآن إذن الحاكم في أمور البشر وقضاياهم، ومُحكم لأنّه آية الله في إعجازه، وحجّة النبيّ في دعوته، كما أنّ إحكامه ثابت على مرّ العصور.

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ص173.

[2]- نفسه، ص172.

[3]- ابن عطية الأندلسي أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح:عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1422هـ-2001م)، ج4، ص346.

[4]- ينظر: هادي نهر، الصّرف الوافي، ص137.

[5]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية و المعنى ، ص172.

[6]- السّمرقندي، بحر العلوم، ج3، ص93.

5- اشتراك اسمي الزّمان والمكان والمصدر في صيغة (مُستَفْعَل):

الشاهد06:

﴿كَلَّا لَا وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ (القيامة:11-12)

ما جعلنا نقول أنّ الآية من شواهد التوسّع في هذا المستوى اللفظة(مستقرّ) الّتي هي على وزن (مُسْتَفْعَل) دلّت على صيغ عدّة،وباعتبار أنّ الصّيغة هي قالب المعنى، فإنّ المفسّرين قالوا أنّ الآية على أوجه عدّة:

أ- أنّ المقصود "زمان الاستقرار أي أنّه وقت الفصل بين الخلائق"[1]، وبالتّالي عبرت عن اسم الزمان.

ب- بمعنى "موضع الاستقرار من جنّة أو نار"[2]،فدلّت بذلك عن اسم المكان.

ج- أو أنّها بمعنى "الاستقرار"[3]، أيّ "استقرارهم ذلك أنّهم لا يقدرون أن يستقرّوا إلى غير الله"[4]، فحملت دلالة المصدر.

وإنّ"اختيار كلمة (مستقرّ) اختيار دقيق محكم ذلك أنّ هذه الكلمة تدلّ على المصدر يعنى الاستقرار وتدّل على المكان بمعنى مكان الاستقرار وتدلّ على اسم الزّمان بمعنى زمن الاستقرار"[5]،

وبهذا أُحكم البيان واختصرت الألفاظ وتركّز فحوى الكلام.

---

[1]- د. فاضل صالح السّامرّائي، لمسات بيانية في نصوص التّنزيل، ط3، دار عمّار، عمّان، (1423هـ-2003م)، ص211.

[2]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص371.

[3]- الشّوكاني، فتح القدير،ج5، ص448.

[4]- يُنظر: الزّمخشري، الكشّاف، ج6، ص268.

[5]- فاضل صالح السّامرّائي، لمسات بيانية في نصوص التّنزيل، ص210.

2- المستوى النّحوي:

2-1 تعدّد الأوجه الإعرابية:

الشّاهد01:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ (يوسف:47)

الاسم(دَأَبًا) يحتمل أنّ له من الإعراب النّصب وانتصابه هذا فيه تقديران:

أ-"على الحال بمعنى دائبين"[1].

ب- المصدر بإضمار فعله أي"تدأبون دأبًا"[2].

والأصحّ في ذلك جواز كليهما "(فدأبًا) بسكون الهمزة وتحريكها، وهما مصدرا دأبا في العمل، وهو حال من المأمورين أيّ دائبين وإمّا على تدأبون دأبا، وإمّا على إيقاع المصدر حالا بمعنى دأب، أي: أنّه حمل النّصب على المفعول المطلق إذجاءت الآية بمعنى تدأبون (دأبا)، أمّا إذا كانت بمعنى ذوي دأب"[3] أيّ دائبين، فإنّ انتصابها كان على الحال.

الشّاهد02:

﴿قُل لِعِبادي الّذين آمنُوا يُقيموا الصّلاة ويُنْفِقُوا ممّا رزقْناهُم سِرّا وعلانِية﴾(إبراهيم:31)

لقد احتملا كلّ من لفظي السرّ والعلانية النصب في هذا المقام لثلاثة أمور هي: "إمّا أنّهما منصوبان على الحالية أو على الظّرفية أو على المصدرية"[4]، ولمّا كان الإعراب وجه المعنى كان

[1]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج3، ص166.
[2]- الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص114.
[3]- الزّمخشري، الكشاف،ج3، ص292.
[4]- يُنظر: الآلوسي، روح المعاني، ج13، ص221.

هذا الأخير على ثلاثة أوجه أيضا فهي "إمّا أنّها بمعنى مسرّين ومعلنين و إمّا أنّ المقصود وقتي السرّ والعلانية أو أنّها بدلالة إنفاق السرّ وإنفاق العلانية"[1].

وهذه المعاني كلّها مرادة مطلوبة، ذلك أنّ المولى عزّ وجلّ "أمرنا أن ننفق مسرّين ومعلنين، وأن ننفق وقتي السرّ والعلانية وأن ننفق إنفاق السرّ والعلانية"[2]، فعبّرت الآية عن الكلّ بأوجز الألفاظ، و لو كان الإعراب متفرّدا لسقطت الأوجه الأخرى.

الشّاهد03:

﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (الكهف:39)

تباينت آراء معربي القرآن فيما يخصّ إعراب ضمير المتكلّم (أنا) فقيل فيه أنّه:

- "ضمير فصل لا محل له من الإعراب"[3]

- أو أنّه "مبتدأ على اعتبار أنّ (أقلّ) خبر له وهذا حسب قراءة عيسى بن عمر(أقلّ) بالرفع، وبهذا تكون الجملة في موضع المفعول الثاني"[4].

ومنه فهو "تأكيد للمفعول الأوّل"[5]، وهو ما ذهب إلى ترجيحه "السّمين الحلبي"(ت756)، إذ جعل (أنا) "تأكيدا لا ضمير فصل لأنّ شرط ضمير الفصل أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر"[6].

---

[1]- الشّوكاني، فتح القدير، ج3، ص150.

[2]- فاضل صالح السّامرّائي، صور من اتّساع دلالات الألفاظ والتّراكيب في تفسير الكشّاف، ص363.

[3]- الكرمالي، غرائب التّفسير وعجائب التّأويل، ص661.

[4]- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج3، ص518.

[5]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج3، ص281.

[6]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج7،ص495.

وإذا قلنا ما دخل هذا في المعنى قلنا كلّ الدّخل، فاحتمال(أنا)"ضمير الفصل أفاد الحصر"[1]، أيّ أنّ المتكلّم حصر كلامه فيه دون غيره، وباحتمال التّأكيد جمل من نفسه"أقلّ حالا لجعل (رأى) بصرية"[2].

والحقّ أنّه "جاء في (أنا) الصّفة والفصل لأنّ النّون والياء في (ترى) ضمير، وقد يوصف الضّمير بالضّمير ويؤكّد"[3]، فصحّت الدّلالتان، ذلك أنّ المتكلّم حصر الكلام عليه لأنّه يرى نفسه أقلّ حالا من المُخاطب.

الشّاهد04:

﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشّعراء:57-59)

إنّ (كذلك) في الآية حسب المعربين حملت الحركات الثّلاث النّصب والرّفع والجرّ، قالوا ب:

- النّصب: "لأنّه نعت لمصدر محذوف أي أخرجناهم مثل ذلك الإخراج"[4].
- الرّفع: لأنّه "في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الأمر كذلك أي الأمرُ مثل ذلك"[5].
- الجرّ: باعتبارها "صفة مقام فالمراد مثل ذلك المقام الّذي كان لهم"[6].

---

[1]- يُنظر: فاضل صالح السّامرّائي، معاني النّحو، ط1، دار الفكر، الأردن، (1420هـ-2000م)، ج1، ص49.

[2]- الآلوسي، روح المعاني،ج15، ص280.

[3]- أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن المهدلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (1429هـ-2008م)، ج3، ص160.

[4]- محي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ط7، اليمامة، دمشق- بيروت، (1420هـ-1999م)، مج5، ص409.

[5]- بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المنزّل، دط، دار الفكر، دت، مج8، ص195.

[6]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج6، ص339.

وقال "الزّمخشري" بقابلية احتماله "ثلاثة أوجه: النّصب على أخرجناهم مثل ذلك الإخراج الّذي وصفناه والجرّ على أنّه صفة للمقام أي مقام كريم مثل الّذي كان لهم، والرّفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف أي الأمر كذلك"[1]، وبهذا جوّز جميع الأوجه وأقرّ بوقوع التوسّع.

2-2 عود الضمير:

الشّاهد01:

﴿ فَمَا آَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ (يونس:83)

تتحدّث الآية عن موسى عليه السّلام لمّا دعا قومه إلى الإيمان"لم يجيبوه خوفا من فرعون إلاّ طائفة من بني إسرائيل"[2]، ونظرا لذكر الطّرفين اختلف المفسّرون في مرجعية الضّمير فيقوله تعالى: **﴿إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾**، "فهل المراد قوم موسى أو قوم فرعون لأنّ ذكرهما جميعا قد تقدّم"[3] ؟.

فقال فريق أنّها من "ذكر موسى وهو أولى من أن يكون من ذكر فرعون"[4]، وحجّتهم في مردّه إلي النّبي موسى عليه السّلام "لأنّه أقرب المذكورين، ولأنّه نُقل أنّ الذين آمنوا كانوا من بني إسرائيل»[5]، وهم قومه.

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج4، ص394.
[2]- الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج12، ص247.
[3]- الفخر الرّازي، المصدر السابق، ج17، ص150.
[4]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج3، ص121.
[5]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج6، ص339.

وقال فريق آخر أنّ "الظّاهر القول الثّاني، ذلك أنّ الكلام في قوم فرعون لأنّهم القائلون أنّه ساحر"[1]، أيّ مرجعه إلى عدّو الله فرعون، مستدلّين في ذلك "بما تقدّم من محاورة موسى وردّه عليهم"[2].

والجائز أنّه يعود على قومهما معا، فهو يحتمل القومان "ذلك أنّه دعا الآباء فلم يجيبوه خوفا من فرعون، كما يحتمل أن يعود على قوم فرعون"[3]، وهذا حسب ما ذهب إليه "الزّمخشري".

الشاهد02:

﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ (هود:82-83)

الضمير (هي) له وجهان من حيث عوده عند المفسرين:

- فقيل أنّ مردّه إلى (القرى) وذلك قصد "الإعلام بأنّ هذه البلاد قريبة من مكّة بين المدينة والشّام"[4].

- وقيل أيضا أنّه قد يعود على (الحجارة) فيكون المقصود من الآية" وما هذه الحجارة التي أمطرتها على قوم لوط من مشركي قومك يا محمّد ببعيد أنّ يُمْطَروها إن لم يتوبوا من شركهم"[5].

وإنّ المتمعّن في القولين يرى أنّ مردّهما معا أصحّ، فالله تعالى يتحدّث عن إهلاكه للقرى بالحجارة، وكلا المذكورين ليس ببعيدين عند الله تعالى، فالضمير (هي) يعود عليهما معًا، "على

---

[1]- الآلوسي، روح المعاني، ج11، ص168.
[2]- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج3، ص137.
[3]- الزّمخشري، الكشّاف، ج2، ص177.
[4]- ابن عطية الأندلسي، المصدر السّابق، ج3، ص398.
[5]- الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج12، ص531.

القرى الّتي جعل الله أعاليها أسافلها، وعلى الحجارة الّتي هي أسرع من أن تكون ببعيدة فكأنّها بمكان قريب"[1]، وبالتّالي جاز عودهما معا وصحّت دلالتيهما .

الشّاهد03:

﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ (الشّعراء:200)

إنّ ضمير الغائب في (سَلَكْنَاهُ) مختلف غي مرجعيته عند المفسرين بين القرآن الكريم أو التكذيب والكفر.

فقال فريق بالأوّل "كالشّوكاني"(ت1250ه)، الّذي كان التّقدير عنده "كذلك أدخلنا القرآن في قلوب المجرمين الّذين سمعوا به وعرفوا فصاحته وبلاغته وتحقّقوا من إعجازه ثمّ لم يؤمنوا به وجحدوه"[2]،فهم جحدوا القرآن وكذّبوه.

واتّخذ نفس المذهب "السّمين الحلبي"، بيد أنّه جعل الآية على تفسير مغاير بقوله "والضمير في (سلكناه) عائد على القرآن وهو الظّاهر أيّ سلكناه فيقلوب المجرمين كما سلكناه في قلوب المؤمنين، ومع ذلك لم ينجع فيهم"[3].

فيما رأى آخرون بالقول الثّاني أيّ أنّه يعود على التّكذيب، ومن بين القائلين به "الطّاهر بن عاشور"، الّذي جاء في تفسيره أنّ الآية حملت معنى "إن سألت عن استمرار تكذبيهم بالقرآن من حيث أنّه نزل بلسان عربي مبين فلا تعجب، فذلك سلوك سلكناه في قلوب المشركين"[4]، أيّ أنّ لما المراد أدخلنا التّكذيب على قلوب المجرمين والظّاهر أنّ العود عليهما، فلولا نزول القرآن وسماعه لما كان التّكذيب والجحود بإعجازه.

---

[1]- يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص250.

[2]-الصّابوني، صفوة التّفاسير، مج3، ص395.

[3]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج8، ص556-557.

[4]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج19، ص194.

الشّاهد04:

﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر:5)

جُعلت الآية في باب التّوسّع ذلك أنّ الضّمير هي له عائدان:

- ليلة القدر: فما هي "إلاّ سلامة وخير كلّها لا شرّ فيها أي أنّها ذات سلامة من أن يؤثّر فيها الشيطان في مؤمن أو مؤمنة، فالسّلامة وصف لها بأنّها سلام من الشرور والآفات"[1].

- الملائكة: ذلك أنّهم "يسلّمون على المؤمنين من مغيب الشّمس حتى مطلع الفجر، وقيل يُسلّم بعضهم على بعض فيها"[2].

والآية صالحة بالعائدين وعلى المعنين "فالملائكة ذات تسليم على المؤمنين وليلة القدر ذات سلامة من كلّ شيء مخوف"[3]، وبالتّالي جواز المعنى بهما معا (الملائكة) و(ليلة القدر).

2-3 التعلّق:

الشّاهد01:

﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ (الحجر:89-90)

لقد أكسب الجار والمجرور (كما) الآية وجهان لأنّه حسب المفسّرين له متعلّقان:

[1]- الشّوكاني، فتح القدير، ج5، ص634.
[2]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج32، ص36.
[3]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج11، ص64.

الوجه الأوّل: أنّ المراد "لقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم"[1]، "كما أنزلنا عليك مثل ما أنزلنا على أهل الكتاب وهم المقتسمون"[2]، أي أنّ الله تعالى أنزل على رسوله مثلما أنزل على أهل الكتاب من قبل وهذا إذا تعلّق بجملة (ولقد آتيناك).

الوجه الثّاني: أنّ الآية بمعنى "إنّي أنا النّذير المبين لكم من عذاب مثل عذاب المقتسمين الذي أنزلناه عليهم"[3]، أي أنّ تعلّقه وقع على جملة (إنّي أنا النّذير المبين)، ذلك "لِما فيه من قوّة الأمر بالإنذار"[4].

فيما جمع "الزّمخشري" الوجهين معا وجوّز المتعلّقين، إذ قال: "يجوز أنّ يعلّق بقوله (ولقد آتيناك) ويجوز أن يتعلّق بقوله (وقل إنّي أنا النّذير المبين)، أي "وأنذرْ قريش مثلما أنزلنا من العذاب على المقتسمين وهم اليهود"[5]، وعلى أساس هذا قيل بالتّوسّع فيها لاختلاف المتعلّقين.

الشّاهد02:

﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (طه:39)

إنّ الآية على معنيين على اعتبار أنّ (لمنّي) متعلّقين فقيل:

---

[1]- يُنظر: الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج19، ص212.

[2]- الشّوكاني، فتح القدير، ج3، ص197.

[3]- نفسه، ص196-197.

[4]- نفسه.

[5]- الزّمخشري، الكشّاف، ج3، ص418.

إمّا أنّ (منّي) متعلّق بمحذوف وقع صفة (لمحبة) "أي محبّة حاصلة أو واقعة منّي قد ركّزتها أنا في القلوب، فلذلك أحبّك فرعون وكلّ من أبصرك"[1].

وإمّا أنّها متعلّقة "(بألقيت) فالمحبّة الملقاة بحسب الذّوق هي محبّة الله تعالى أي أحببتك"[2].

والأصّح أنّ الجار والمجرور (منّي) قد تعلّق بهما معا لجواز المعنى بكليهما،"فالمحبة كائنة من المولى عزّ وجلّ قد زرعها في القلوب بحيث لا يكاد يصبر عن سيدنا موسى من رآه، ولا يكون هذا إلاّ بمحبّة الخالق له، ومن أحبّه الله أحبّته القلوب"[3]، كيف لا وقد اصطفاه نبيا له، ووقع هنا "وصف المحبة بأنّها من الله للدّلالة على أنّها محبة خارقة للعادة"[4]، وهذا من نعم المولى عزّ وجلّ على أنبيائه ورسله، فبحبّ الله لهم أحبّهم النّاس، ولولا حبّهم لهم لمّا كان الاتّباع قائما، ولو كان البغض لوقع النّفور.

الشّاهد03:

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء:195)

شبه الجملة (بلسان) لها متعلّقان وهذا حسب ما ذهب إليه المفسّرون فهي:

إمّا متعلّقة (بالمنذرين) فيكون المعنى "لتكون من الّذين أنذروا بهذا اللّسان، وهم خمسة هود وصالح وشعيب و إسماعيل ومحمّد عليهم السّلام"[5].

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج4، ص82.

[2]- الآلوسي، روح المعاني، ج16، ص189.

[3]- يُنظر: البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج4، ص26.

[4]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والّتنوير، ج16، ص241.

[5]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج24، ص168.

وإمّا متعلقة بالفعل (نزل) فيكون التّقدير أنّ الله نزّل القرآن "باللّسان العربي لتنذر به، ولو نزّله باللّسان الأعجمي لتجافوا عنه، فيتعذّر الإنذار به"[1]، كما أضاف "أبو حيان الأندلسي" في هذا الوجه أنّ تنزيل القرآن "بالعربية الّتي هي لسانك ولسان قومك تنزيل له على قلبك لتفهمه ويفهمه قومك"[2].

ولقد جوّز "السّمين الحلبي" كلا المعنيين على جهة الاتّساع، ذلك أنّ الجارّ والمجرور (بلسان) يجوز أنّ يتعلّق بالمنذرين،أيّ تكون من الّذين أنذروا بهذا اللّسان كما يجوز تعلّقه (بنزل)،أي نزل باللّسان العربي"[3].

فكان تعدّد المعنى تبعا لتعدّد متعلّقات شبه الجملة (بلسان)، فلو تعلّقت بمتعلق واحد لضاق المعنى وانحصر في مدلول واحد.

الشّاهد04:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آَلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ (غافر :28)

شبه الجملة (من آل فرعون) لها متعلّقان وفي هذا التعلّق أمران:

أحدهما أنّها: "صفة ثانية لرجل متعلّقة بمحذوف والتّقدير كائن من آل فرعون"[4]، أيّ أنّ ذلك

[1]-الزّمخشري، الكشّاف، ج4، ص414-415.

[2]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج7، ص38

[3]- السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج8، ص551.

[4]- الشّيخ زادة، حاشية الشّيخ زادة على تفسير البيضاوي، ج7، ص314.

الرّجل "من قرابة فرعون وخاصّته لما يقتضيه لفظ (من آل فرعون) من ذلك حقيقة ومجازا"[1].

ثانيهما: أنّها متعلقة ب(يكتم إيمانه) "والتقدير للتّخصيص أيّ رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون"[2]، أي أنّ ذلك "الرجل إسرائيلي"[3]ليس من أقارب فرعون.

ولقد قال "أبو حيان الأندلسي" بأنّ جعل (من آل فرعون) متعلّق ب(يكتم إيمانه) "فيه بعد إذ لم يكن لأحد من بني إسرائيل لأن يتجاسر عند فرعون بمثل ما تكلّم به هذا الرّجل"[4]، إلاّ أنّ من المفسّرين من ذهب إلى وجود معنيين باعتبار وجود متعلّقين فالقول بأنّ (من آل فرعون) متعلّق بمحذوف واقع صفة (لرجل) يكون المعنى أنّ "الرجل من أقارب فرعون وتعلقه ب(يكتم إيمانه) دليل على أنّ الرّجل إسرائيلي أو عربي كان ينافقهم وليس منهم"[5].

ولعلّ أنّ كِلا المعنيين مرادان عند الله عزّ وجلّ وهذا يبرهن على سعة التّعبير في القرآن الكريم وإعجاز نظمه.

2-4 التّضمين:

التضمين كما عَرّفناه أنفا هو أنّ يتعدى اللّفظ إلى معنى جديد إضافة إلى المعنى الّذي وضع له في الأصل، فيجمع بذلك دلالتين، ولا تتمّ هذه التّعدية إلاّ بوجود حرف يكسبه شرعية الاحتواء لهذين المعنيين، ومن الأمثلة القرآنية التي وقعت في التّوسّع على هذا النّمط من الأساليب نجد:

الشّاهد01:

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة:07).

---

[1]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج24، ص128.

[2]- الآلوسي، روح المعاني، ج24، ص63.

[3]- الشّيخ زادة، المصدر السّابق.

[4]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج7، ص441.

[5]- يُنظر، الشيخ زادة، المصدر السّابق.

ظاهر الآية أنّها تتحدّث عن "أولئك الّذين أنعم الله عنهم من النبيين والصدّيقين والشّهداء والصّالحين"[1]، وهو معنى ضيّق ووحيد، غير أنّ من المفسّرين من استنطق الآية وذهب إلى معنى آخر وهو التفضّل، ذلك أنّه عُدّي (بإلى) و"أصله التّعدية بنفسه"[2].

فحملت بذلك اللّفظة معنى متعارف عليه في اللّغة وهو "إيصال الإحسان إلى الغير"[3]، أيّ أنّ الله تعالى أحسن إلي الّذين آمنوا أن هداهم، ومعنى مضمّن وهو "التفضّل عليهم بالجود والإنعام"[4]، وبذلك فاللّفظ "تضمّن معنى التفضّل أن أنعم عليهم وبالغ في التفضّل عليهم"[5]، فالله أنعم على الّذين آمنوا بإيمانهم، وفي ذلك تفضّل عليهم، فاللّفظ أُوجِز والمعنى تعدّد، ولولا التّضمين لسقط الوجه الثّاني للمعنى.

الشاهد02:

﴿**حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ (الأعراف:105)

إنّ للآية قراءتان: إمّا أنّها تقرأ "(حقيق أن لا أقول) وهذا يدلّ على التّحقيق أو أن تقرأ حقيق بأن لا أقول"[6] بإضافة حرف الجرّ(ب).

---

[1]- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج1، ص75.

[2]- البيضاوي، أنوار الّتنزيل وأسرار التّأويل، ج1، ص114.

[3]- الرّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص645.

[4]- الصّابوني، صفوة التّفاسير، ج1، ص26.

[5]- البيضاوي، المصدر السّابق.

[6]- يُنظر: النّحاس، معاني القرآن ، ج3،ص60-61.

إذا قلنا بالقراءة الثّانية فإنّ في الآية توسّعا، ذلك أنّ(حقيق) "تضمّن معنى حريص"[1]، وحرف التعدية هنا(على)، الّذي منحها خاصية الاشتمال على دلالتين بدلا من حرف الجر(ب) الّذي استُبدل لغاية ارتضاها المولى عزّ وجلّ، وهو أن تُحمل الآية على معنيين:

- معنى ظاهر: "حقيق علي قول الحقّ، أي واجب علي قول الحقّ"[2].

- ومعنى مضمّن: وهو "حريص علي أن لا أقول إلاّ الحقّ"[3]، فجعل موسى عليه السّلام قول"الحق لزاما له حتّى أغرق في وصف نفسه في ذلك المقام، فوجب على الحقّ أن يكون موسى قائله"[4].

وهذا من إعجاز الخالق وبديع اللّغة أن عبّر المولى عزّ وجلّ على معنيين في آية واحدة وبلفظ واحد، ولا يكون مثل هذا التّوسّع إلاّ عن طريق التّضمين.

الشاهد03:

﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (الكهف:28)

إنّ الفعل (عدّ) هو بمعنى التّجاوز غير أنّه عُدّي (بعن) "لتضمينه معنى (نبا) و(علا)، ففي قولك نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به"[5].

ذلك أنّ معنى الآية هو "نهي العينين عن أن تعْدُوا عن الذين يدعون ربّهم أي أن تُجاوزهم"[6]، وتُعرضا عن رؤيتهم "فالمقصود: الإعراض"[7].

---

[1]- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 338.

[2]- الشّوكاني، فتح القدير، ج2، ص327.

[3]- الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج10، ص334.

[4]- الشّوكاني، المصدر السّابق.

[5]- الزّمخشري، الكشّاف، ج3، ص570.

[6]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج15، ص105.

[7]- نفسه.

وهذا لأنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم جاوز الّذين يدعون ربّهم وأعرض عنهم لمّا رأى منهم من هم أعلى شأنا، فحمل اللّفظ "مجموع المعنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ"[1]، وفي حقيقته هو "إيجاز بديع"[2] وتوسّع جميل.

الشّاهد04:

﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ (الصافات:08)

إنّ هذه الآية اشتملت على الفعل (يسّمّعون) المحتوي على معنيين "فالحرف (إلى) يشير إلي تضمينه"[3]، ذلك أنّ"(سمعت) المُعدّى بنفسه يفيد الإدراك، و(سمعت) المُعدّى (بإلي) يفيد الإصغاء مع الإدراك"[4]، وقع هذا "مبالغة لنفيه وتهويلا لما يمنعه عنه"[5].

فكانت بذلك الآية على "تقدير تدلّ على كونهم-الشياطين- ممنوعين عن الإصغاء، الّذي هو طلب السّماع كونهم ممنوعين عن السمع الأولى"[6].

وفي كلّ هذا توسّع، ذلك أنّ قولهم تقديرين يعني وجود معنيين وبكليهما جاز مدلول الآية سواء دلّت على نفي مدلول السّمع أو نفي مدلول التسّمع، ذلك أن قُرئت (لا يسمعون)، على وجهين:

- "بالتّشديد على معنى يتسمّعون"[7].

-" ويسمعون بالتّخفيف"[8].

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج3، ص570.

[2]- نفسه.

[3]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج23، ص92.

[4]-الزّمخشري، المصدر السّابق، ج5، ص202.

[5]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج5، ص6.

[6]- الشّيخ زادة، حاشية الشّيخ زادة على تفسير البيضاوي، ج7، ص113.

[7]- الزجّاج، معاني القرآن، ج4، ص298.

[8]- الآلوسي، روح المعاني، ج23، ص69.

وإنّ "القراءتين في معنى واحد"[1]، ذلك أنّ الشّهب تحول دون أن يسمع الشياطين للملأ الأعلى وإن تسمّعوا إلى ذلك.

الشّاهد05:

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج:01)

قبل التعرّف على موضع التّضمين في الآية، ووجه التّوسّع فيها لابّد من إدراك سياق نزولها وهو أنّ "النضّر بن الحارث لمّا قال اللّهم إنّ كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر عليها حجارة من السّماء وآتنا عذاب أليم"[2]، فنزلت الآية ردّا عليه وتقدير(الباء) الإسقاط أي "سأل سائل عذابا واقعا"[3]، غير أنّ ذكرها أفاد التّعدية في الآية، فالمراد "استدعاء العذاب وطلبه"[4]، وبذلك "صلُح الفعل بمعنى الاستفهام والدعاء والاستعجال"[5]، وهي كلّها معاني مقبولة مرادة في سياق الكلام.

الشّاهد06:

﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (المطففين:1-2)

ذهب معظم النحويين والمفسّرين إلى أنّ في الآية تضمينا، ف"الاكتيال: افتعال من الكيل وحقّ الفعل اكتال أن يتعدّى إلى مفعول واحد هو المكيل فيقال اكتال فلان طعاما مثل ابتاع وعُدّي إلى ما زاد على المفعول بحرف الجرّ(من) الابتدائية، فقال اكتال طعاما من فلان"[6].

---

[1]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج23، ص92.

[2]- الصّابوني، صفوة التّفاسير، ج3،ص443.

[3]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج30، ص121.

[4]- الآلوسي، روح المعاني، ج25، ص55.

[5]- الطّاهر بن عاشور، المصدر السابق، ج29، ص155.

[6]- نفسه، ج30، ص190.

غير أنّه عُدي في هذه الآية بالحرف (على) "لمّا كان اكتيالهم من النّاس اكتيالا لا يضرّهم ويتحامل فيه عليهم"[1].

إذن (اكتال) وقع فيه توسّع أن احتمل معنيين: معنى موضوع له في الأصل وهو اكتال منه، ومعنى مضمّن له (بعلى) وهو التّحامل، وانعكس هذا التوسّع على الآية أن جعلها على وجهين "الأوّل الدلالة على أنّ المأخوذ الحق الثابت له على الناس، والثاني الدّلالة على أن اكتيالهم من النّاس اكتيال فيه إضرار لهم وتحامل عليهم"[2]، وهما معنيان مطلوبان فلو لم يكن الاكتيال لما كان التّحامل.

3- المستوى البلاغي:

3-1 الحذف:

الشّاهد01:

﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (الأعراف: 44)

إنّ الفعل (وعد) من الأفعال المتعدّية الّتي تحتاج إلى مفعول يوضّح دلالته ويخصّصه وقد جاء في الآية حالتان لهذا الفعل:

- مرّة بذكر مفعول في (ما وعدنا) على اعتبار أنّ (نا) ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به.
- ومرّة بحذفه في (ما وعد)، والتّقدير "ما وعدكم ربّكم"[3]، وللحالتين أقوال:

قالوا بذكره في الأوّل لأنّ الكلام كان مخصوص "على ألسنة رسله بعدما وجدوا ما وعدهم الله

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج6، ص334.
[2]- الشّيخ زادة، حاشية الشّيخ زادة على تفسير البيضاوي،ج8، ص536.
[3]- الزّمخشري، المصدر السّابق، ج2، ص 445.

به من النّعيم والكرامة حقا"[1].

وقالوا بحذفه في الثّاني لثلاثة أسباب:

1- "تخفيفا وإيجازا واستغناءً بالأوّل"[2]، أيّ أنّ المفعول الأوّل أغنى عن ذكر الثّاني، اختصارا لعلم المتلقّي به.

2- "حُذف لإسقاط الكفّار من رتبة التّشريف"[3]، على خلاف المذكور الذي استوجب مقامه"مزيد التّشريف للمؤمنين كونهم مخاطبين من قبل الله بهذا الوعد".[4]

3- "أطلق ليتناول كل ما وعد الله من البعث والحساب والثّواب والعقاب وسائر أحوال القيامة لأنّهم كانوا مكذّبين بذلك أجمع، ولأنّ الموعود كلّه ممّا ساءهم، وما نعيم أهل الجنّة إلاّ عذاب لهم فأطلق لذلك"[5].

وبهذا وقع الإطلاق عن طريق الحذف، إذ تضمّن إسقاط المفعول به معنيين كلاهما مرغوبان فالكافر لم يَسُؤه عذابه بدخوله النار فقط وإنّما أيضا ساءه تنعّم المؤمنين بالجنّة، فكلّ من تحقّق الوعد والوعيد يغيضه.

الشّاهد02:

﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الحجر:94)

إنّ كلّ من المعنى والتّركيب والإعراب عناصر ثلاث في اللّغة تتلازم فيما بعضها، ذلك أنّ المعنى يقتضي تركيب يعبّر عنه فهذا الأخير لابدّ له من إعراب يظهره.

لذا قد كان في جملة (ما تؤمر) أقوالا ومعاني على اعتبار أنّ في (ما) إعرابان:

---

[1]- يُنظر: الصّابوني، صفوة التّفاسير، ج1، ص447.

[2]- الآلوسي، روح المعاني، ج8،ص 112

[3]- الشّوكاني، فتح القدير، ج2، ص291.

[4]- الحنبلي، اللّباب في علوم الكتاب، ج9، ص122.

[5]- الزّمخشري، الكشّاف، ج2، ص 445.

- "اسم موصول مبني على السكون في محلّ جرّ بالباء"

- "مصدرية لا محلّ لها من الإعراب"[1]

أمّا مجيئها على الوجه الأوّل فعلى معنى" بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار"[2]، أمّا مجيئها على الثّاني جعل المعنى"بأمرك"[3]

ووقع حذف العائد هنا إطلاقا للمعنى، إذ احتملت بذلك دلالة المصدرية والمفعولية وما هذا إلاّ توسع.

الشّاهد03:

﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ (الشّعراء:72-73).

إنّ الملاحظ على الآيتين أنّه قد تمّ ذكر مفعول النّفع (كم) فيما غاب مفعول الضرّ بالحذف، وتقدير الآية"يضرّونكم إذا تركتم عبادتهم"[4]، وكان ترك المفعول هنا "لمراعاة الفاصلة"[5].

فيما رأى السّامرّائي أنّه قد وقع أيضا- أي الحذف- لسبب "اقتضاه المعنى فذُكر مفعول النّفع في (ينفعونكم) لأنّهم يريدون النّفع لأنفسهم وأطلق الضرّ لسببين:

- الأوّل: أنّ الإنسان لا يريد الضّرر لنفسه وإنّما يريده لعدوّه

- والآخر: أنّ الإنسان يخشى من يستطيع أن يلحق به الضّرر"[6].

[1]- بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، ج6، ص111.
[2]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج19،ص219.
[3]- الزّمخشري، الكّشاف، ج3، ص420.
[4]- الشّوكاني، فتح القدير، ج4، ص138.
[5]- الآلوسي، روح المعاني، ج19، ص94.
[6]- فاضل صالح السّامرّائي، التّعبير القرآني، ص220.

أيّ أنّه كان تخصيص الدّلالة في (ينفعونكم) بذكر المفعول، فيما أطلقت بحذفه في (يضرّون)، ذلك أنّه لم يحدّد المقصود بين عدم إرادة الإنسان للضرّ لنفسه وإرادته لعدوّه، وبين أنّه يهاب من يمتلك القدرة لإيذائه، ولو ذُكر هنا المفعول لسقط أحد المعنيين.

الشّاهد04:

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ (الضحى:6-8)

الأصل في الآية "ألم يجدك يتيما فآواك، ووجدك ضالا فهداك ووجدك عائلا فأغناك"[1]، فأسقطت الكافات الثلاث باعتبارها مفاعيل (فآوى فهدى فأغنى) للعلم بها من ضمائر الخطاب قبلها وحذفها إيجازا"[2]، أمّا عن سبب ذلك فقد قيل أنّه وقع لمراعاة فواصل الآي"[3]، غير أنّ"السّامرّائي" يذهب مذهب الموسِّع، فيرى أنّ سبب الحذف هو "التّوسّع في المعنى زيادة على مراعاة الفواصل"[4]، وأنّه قد يراد بذلك "أنّه آواك وآوى لك وآوى خلقا كثيرين، وأنّه هداك وهدى لك وهدى بك خلقا كثيرين، وأنّه أغناك وأغنى لك وأغنى بك"[5]، والله قد أوى الرّسول وهداه وأغناه، كما أنّه آوى به خلق كثيرين وهداهم وأغناهم.

4- مستوى الظّواهر اللّغوية

4-1 المشترك اللّفظي:

الشّاهد01:

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ (الفرقان:62)

---

[1]- يُنظر: الشّوكاني، فتح القدير، ج5، ص612.

[2]- الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج30، ص400.

[3]- نفسه.

[4]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ص177.

[5]- يُنظر: الآلوسي، روح المعاني، ج30، ص161.

وقع المشترك في لفظة (خلفة) إذ حملت معنيين متباينين معنى (خِلقة) ومعنى (الخِلاف) أي الاختلاف.

فقال بالمعنى الأوّل: "أبو حيّان الأندلسي" (ت 745هـ)، ذلك أنّ خِلفة "مصدر خلف بمعنى جعل الليل والنهار ذوي خلفة أي ذوي عقبة أي يعقب هذا ذاك وذاك هذا"[1]، ويؤيّده في ذلك القرطبي" (ت671 هـ)، الّذي قال:أنّ"كلّ واحد من الليل والنّهار يخلف صاحبه"[2]، أيّ"يجيء الليل بعد النّهار والنّهار بعد الليل"[3].

بينما يذهب إلى المعنى الثّاني "مجاهد بن جَبْر"(ت104هـ)، الّذي قال: أنّ الخِلفة "من الخلاف هذا أبيض وهذا أسود وذوي خلفة أي اختلاف"[4].

والحقّ أنّ الآية صالحة بالمعنيين سواء أن دلّت (خِلفة) على التّعاقب الحاصل بين اللّيل والنّهار،أم دلت على الاختلاف الموجود بينهما، ذلك أنّ صاحب "اللّباب في علوم الكتاب" ذهب إلى جوازها معا في قوله: "يجوز أن تكون مصدرا من خَلفة يخلفه إذا كان مكانه ويجوز أن تكون من الاختلاف"[5] وعلى هذا الأساس قال اللّغويون بأنّ الآية على محمل التّوسّع، فهي شلمت دلالتين مختلفتين لغويا صحيحتين معنويا، وإن كان قد ذهب بعضهم إلى ترجيح المعنى الأوّل لكونه أقرب تأويلا، وهو ما قال به "الفخر الرّازي" (ت604هـ).

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج6، ص468.

[2]- القرطبي أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن بكر، الجامع لأحكام القرآن، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- لبنان، (1427هـ-2006م)، ج15، ص461.

[3]- أبو عبيدة معمّر بن المثنّى التّيمي، مجاز القرآن، تح: محمّد فؤاد سيزكين، دط، مكتبة الخانجي، مصر، ج2 ص79.

[4]- القرطبي، المصدر السّابق، ج15، ص162.

[5]- الحنبلي، اللّباب في علوم الكتاب، ج14، ص462.

الشّاهد02:

﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ (الزخرف: 70)

لقد تعدّدت الأوجه التّفسيرية لهذه الآية انطلاقا من تعدّد معاني لفظة (تُحبرون) لكونها مشتركة لغويا:

فقيل أنّها بمعنى "تسرّون والمسرور المحبور"[1]، وقيل أنّ "الحَبرة بالفتح المبالغة في الفعل"[2]، أي"المبالغة فيما وُصف بجميل"[3]، وقال آخرون أنّها بمعنى "تتنّعمون والنّعيم يكون في البدن"[4].

ومع اختلاف الآراء فإنّ المفسّرين قد أجمعوا على أنّ كل هذه المعاني مرادة مطلوبة، فالحبر هو "الجمال والبهاء، وأثر النّعمة"[5]، وهي كلّها صفات يتمتّع بها الدّاخل للجنّة، فسروره بجزائه انعكس جمالا على وجهه، وتنعمّه بخيرات ربّه أضفى ضياءً على هيئته، وفي كلّ هو حسن وبهاء لصاحبه وتوسّع لغوي لقارئه.

الشّاهد03:

﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ (القمر :54)

ارتبط التّوسّع في هذه الآية بلفظة (نَهَر) ذلك أنّها من الألفاظ التي حملت عدّة معاني رغم إيجاز حروفها فقيل فيها:

---

[1]- أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص205.

[2]- الآلوسي، روح المعاني، ج25، ص98.

[3]- الزجّاج، معاني القرآن، ج 4،ص 419.

[4]- الماوردي أبو الحسن علي بن محمّد بن حبيب البصري، النكت والعيون، تح: عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دت، ج5، ص238.

[5]- أبو بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مادة(ح ب ر).

أنّها بمعنى الأنهار والنّهر هو "مجرى الماء"[1]، وقرأ الجمهور" (ونَهر) على الإفراد والهاء مفتوحة والمراد به الجنس إن أريد أنهار"[2]، وذلك أنّه قد "يؤتي بالواحد للدّلالة على الجمع والكثرة"[3]، وهو من أساليب العرب في كلامهم أن عبروا بالمفرد وقصدوا الجمع.

وعن سبب مجيئها على هذه الشّاكلة قيل مراعاة للفواصل القرآنية، على اعتبار أنّ سورة القمر مختومة (بالراء) المتحرك ما قبلها،"فوقع الانسجام الموسيقي فيها"[4].

وقيل أنّها جاءت بمعنى السّعة والمراد بالسعة "سّعة الرزق والمعيشة وما يعمهما"[5]، وقد حملت هذه اللّفظة هذا المدلول في العرف اللّغوي،أن جاء في قول شاعرها "قيس ابن الخطيم":

ملكت بها كفّي فأنهرت فتقها يرى قائم من خلفها ما وراءها[6]

"أي أوسعت فتقها"[7]، أي وسّعت من السعة.

وقيل في معنى ثالث لها أنّها تدلّ على الضياء ذلك أنّ "الجنة ليس فيها ليل إنّما هو نور يتلألأ"[8].

والأرجح في هذا كلّه أنّ (نَهَر) بمعنى "أنهار واكتفى باسم الجنس أو السّعة أو الضياء من النهار"[9]، ففي كلّ جاز المعنى وقُبل، فالمتّقي وسّع الله رزقه وأطاب عيشه في دنياه، كما وعده

---

[1]- الزّبيدي محمّد مرتضي الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد العليم الطحاوي، دط، التّراث العربي، الكويت، (1394هـ-1984م)، ج14، مادة (ن هـ ر).

[2]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص182.

[3]- فاضل صالح السّامرائي، لمسات بيانية، ص170.

[4]- فاضل صالح السّامرّائي، صور من اتساع دلالة الألفاظ والتراكيب، ص351.

[5]- نفسه.

[6]- قيس بن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، تح: ناصر الدين الأسد، دط، بيروت، دت، ص46.

[7]- أبو حيان الأندلسي، المصدر السّابق.

[8]- الزّبيدي، المصدر السّابق.

[9]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج5، ص169.

بـ﴿**جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**﴾ (النساء:122)، الّتي من صفاتها نور يشعّ وظلام يغيب، وهذا من بديع إحكامه وإعجازه كلامه عزّ وجلّ.

الشّاهد04:

﴿**أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ**﴾ (الواقعة:71-72)

إنّ موطن التّوسّع في هذا الشّاهد وقع في لفظة (المقوّين) كونها من الألفاظ الّتي تعدّد معناها واتّحد لفظها، فجاء فيها أنّها تلميح إلى النّار وذلك حسب ما أورده "الآلوسي" (ت127هـ) في تفسيره أن قال: "للمقوين للفقراء يستضيئون بها في الظّلمة ويصطلون من البرد، وهو التصوّر الحاصل في الفقر"[1].

وجاء أنّها إشارة إلى الجوع ذلك أنّه قد ورد في اللّسان العربي"أقويت منذ كذا وكذا أي ما أكلت شي وبات فلان القواء إذا بات جائعا على غير طعم"[2].

في حين نجد "الفرّاء" (ت207هـ) قد ضمّنها معنى "المنفعة للمسافرين إذا نزلوا بالأرض القي يعني القفر"[3].

وهي معان أجمع بوجودها أغلب المفسّرين، غير أنّ "أبا عبيدة" (ت210هـ)، ذهب مذهبا آخر، فقال:"المقوّي الّذي لا زاد معه ولا مال"[4]، والحقيقة أنّه عمّم المعنى ولم يخالفه.

فالآية "للجميع لأنّ النّار يحتاج إليها المسافر والمقيم والفقير"[5]، وهم الثّلاثة يغيب عندهم الزاد والمال.

---

[1]- الآلوسي، روح المعاني، ج27، ص 150.

[2]- الحنبلي، اللّباب في علوم الكتاب، ج18، ص427.

[3]- الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص129.

[4]- أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص252.

[5]- الحنبلي، المصدر السّابق.

الشّاهد05:

﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (البلد1-2).

إنّ الاشتراك في هذه الآية وقع في لفظة (حلّ) ذلك أنّها حملت ثلاثة معاني هي:

- المقيم: "فَحَلَّ أي نزل، يقال أيضا هو حلَّ في موضع كذا، كما يقال حال به"[1].

- الحلال: الّذي هو ضدّ الحرام يقال: "رجل حِلٌّ وحَلالُ ومُحَلٌّ وكذلك رجل حَرَامُ وحرْمٌ ومُحَرَمٌ"[2]، أي أنّ مكّة حلال على الرسول صّلى الله عليه وسّلم يفعل فيها ما يريد.

- الاستقبال: فالمراد "أنت حِلٌّ به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر"[3]، وقد قيل به لأنّه قد جاء في القرآن الكريم هذا النوع من الأساليب التي عُبِّر فيها "باللّفظ للحال والمعنى مستقبلا كقوله تعالى﴿ إنّك ميّت﴾ لأنّ المستقبل عنده كالحاضر"[4].

غير أنّ "البيضاوي" كان أشمل تعميما، أن أقرّ بالتّوسّع في الآية بجمعه للمعاني وإجازتها، فالحِل عنده "الحلول بالبلد والمستحلٌّ والحلال"[5]، فالمقام استدعى جميعها ، إذ نزلت الآية على النبي صلي الله عليه وسلم مخاطبة له عند فتح مكّة،وبفتحه هذا هو مقيم فيه، وحلال عليه أن يفعل فيه ما يريد حاضرا ومستقبلا.

الشاهد06:

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ (التين:08)

---

[1]- الآلوسي، روح المعاني، ج30، ص134.

[2]- الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص327.

[3]- الزّمخشري، الكشّاف، ج3، ص338.

[4]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج31، ص182.

[5]- البيضاوي، أنوار الّتنزيل وأسرار التّأويل، ج5، ص313.

(أحكم الحاكمين) هي مكمن التّوسّع في الآية، ذلك أن ذهب المفسّرون إلى احتمال اللّفظ (أحكم) معنيين:

- الأوّل: أنّ(أحكم) من الحُكم أيّ القضاء، فالمراد "أليس الله الّذي خلق وأبدع بأعدل العادلين حُكما وقضاء وفضلا بين العباد"[1].

- الثّاني: من (الحكمة) أي "أليس الذي فعل كلّ ما ذُكر بأحكم الحاكمين صنعا وتدبيرا"[2].

وقال "الفخر الرّازي" بجواز الوجهين آخذا بكلا الرّأيين فقال: "بالأوّل لأنّ الآية تضمّنت تنبيه إلى النبي بأنّ الله عادل في الحُكم بينه وبين خصومه يوم القيامة وصّح القول الثاني عنده لمّا تبيّنت القدرة والحكمة فيما صنع الله وتدبّره"[3].

وفي هذا تصريح بوقوع التّوسّع، أن ضمن الآية معنيان لكن مذهب "السّامرّائي" كان أكثر تفسّحا، ففي رأيه "كلّ لفظ من (أحكم الحاكمين) يحتمل أنّ يكون بمعنى القضاء والحكمة فيكون قد جمع أربعة معاني كلّها مرادة وهي (أحكم الحاكمين) بمعنى أكثرهم حكمة و(أقضى الحكماء) و(أقضى القضاة) و(أحكم القضاة)"[4]، وهذا باعتماده على مبدأ النّشر والتّوزيع الرياضي.

فالآية اشتملت على اللّفظين (أحكم) و(الحاكمين) ولكل لفظ دلالتين(الحكمة والقضاء)،وبتوزيع المعنى الأوّل(الحكمة) للّفظ الأوّل (أحكم)على المعنى الأوّل(الحكمة) والمعنى الثّاني (القضاء) للّفظ الثّاني (الحاكمين) تكون دلالتان(أحكم الحكماء) و(أحكم القضاة).

---

[1]- الصّابوني، صفوة التّفاسير، ج3، ص579

[2]- الآلوسي، روح المعاني، ج30، ص177.

[3]- يُنظر: الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج14، ص32.

[4]- د. فاضل صالح السّامرّائي، التّعبير القرآني، ط4، دار عمار، عمّان، (142هـ-2006م)، ص347.

وبتوزيع المعنى الثّاني (القضاء) للّفظ الأوّل (أحكم) على المعنى الأوّل (الحكمة) والثّاني (القضاء) للّفظ الثّاني (الحاكمين) تكون دلالتان (أقضى القضاة) و(أقضى الحكماء)، وبهذا كان المجموع دلالات الّتي حملتها الآية أربع.

4-2 التّضاد:

قد يقول قائل كيف للمتكلم أن يجمع معنيين متضادّين دون أن يسقط أحدهما الآخر، فالأمر مستحيل بالنّسبة للمخلوق وهيّن على الخالق، فلا عجب أن عجزت العرب على الإتيان بمثله،إذ تضمن عدّة ألفاظ متعاكسة دلاليا مقبولة تفسيريا، وموجزة لفظيا ومكثّفة للمعاني لغويا، ومن شواهد ذلك.

الشّاهد01:

﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (يونس:54)

إنّ لفظة (أسرّوا) من الأضداد كما ذكر "ابن الأنباري"(ت328هـ) في كتابه "الأضداد"، فهي على معنيين الإخفاء والإظهار، ولأنّ القرآن لم يخرج عن كلام العرب فإنّ المفسّرين ضمّنوا الآية كلا المعنيين.

قال بعضهم أنّها بمعنى إخفاء النّدامة، ذلك أنّ "الرؤساء من المشركين أسّروها من سفلتهم الّذين أضلّوهم أي أخفوها"[1]، أو لأنّهم لما "رأوا العذاب الشّديد صاروا مبهوتين فلم يطيقوا عنده بكاءً ولا صراخا سوى إسرار الندم"[2].

[1]- الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص479.

[2]- الفخر الرّازي، التّفسير الكبير، ج17، ص117.

وقد قال عن هذا "أبو حيان الأندلسي" أنّ هذا فيه بعد"لأنّ من عايش العذاب هو مشغول لما يقاسيه منه فكيف له أن يفكّر في الحياء وفي التّوبيخ الوارد من السّفلة"[1]، لذلك راح آخرون بالقول بأنّ أسّروا بمعنى أظهروا، أي "بدت الندامة على أسرّة وجوههم وهي الخطوط التي في الجبهة"[2]، وهو مذهب مرفوض عند "الفيروزآبادي" (ت817هـ) ذلك "أنّ الندامة الّتي كتموها ليست بالإشارة إلى ما أظهروه"[3]، وهذا ما استدعى على بعضهم بالقول أنّه"يجوز كلا المعنيين الإخفاء والإظهار"[4]، وبهذا شملت الآية المعنيين من باب التّوسّع رغم تضاد الدّلالتين.

الشّاهد02:

﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ وَلَا يَسْتَثْنُونَ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ فَتَنَادَوْا مُصْبِحِينَ﴾ (القلم17-20)

إنّ (صريم) من الألفاظ العربية الّتي حملت معنيين متضادّين،"فالصّريم اللّيل والنّهار"[5]، أي "ينصرم هذا عن ذاك وذاك عن هذا"[6]،وكنتيجة لهذين المعنيين رأى المفسّرون أنّ الآية على وجهين:

- الأوّل: أنّ الجنّة "أصبحت محترقة تشبه الليل في السّواد"[7]. وهذا إن احتملت دلالة (صريم) اللّيل.

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص 168.

[2]- النّحاس، معاني القرآن،ج3، ص300.

[3]- أبو حيان الأندلسي، المصدر السّابق.

[4]- الآلوسي، روح المعاني، ج11، ص137.

[5]- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ص544.

[6]- أبو حيان الأندلسي، المصدر السّابق، ج8، ص306.

[7]- الآلوسي، المصدر السّابق، ج29، ص 30.

- الثّاني: أنّها أصبحت"كالصبح من حيث ابيضّت كالزرع المحصود"[1]، والمقصود (بصريم) هنا النّهار.

فكان الأوّل من "لغة خزيمة والثّاني من اليمن"[2]، باعتبار أنّ تعدّد القبائل من أسباب التضاد، وعلى كلّ حال إنّ المعنيين صالحان سواء بلغة هذه أو تلك ، ذلك أنّ الآية تحتمل أن يكون المراد بالصّريم فيها "اللّيل المظلّم لأنّ الجنّة لمّا احترقت واسودّت صارت كالصّريم، ويحتمل أنّ يراد به النّهار لأنّها لمّا يبست ذهبت خُضرتها ولم يبق فيها شيء من قولهم: ابيضّ الإناء إذا فرغ"[3]، أي وقوع المعنيين في اللّفظ.

الشّاهد03:

﴿**وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ**﴾ (التكوير:06)

لقد اختلفت الآراء بين المفسّرين حول معنى لفظة (سُجّرت)، وتباينت الأقوال في دلالتها بين الامتلاء واليبوس، ذلك أنّ "المسجور من الأضداد يقال المسجور للمملوء والمسجور للفارغ"[4].

فقال بالأوّل صاحب اللّباب فمعنى سُجّرت عنده "مُلئت من الماء"[5]، قياسا على"لسان العرب" لما جاء فيه "سَجَرتُ النّهر ملأتُه، وسُجرت الثماد سجرا ملئت من المطر"[6]، كقوله تعالى ﴿**وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ**﴾ (الطور:06)، "يعنى الممتلئ"[7].

---

[1]- الآلوسي، روح المعاني، ج29، ص 30.

[2]- نفسه.

[3]- محمّد بن مصلح الدّين مصطفى القوجوي الحنفي، حاشية محي الدّين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي،، صح: محمّد عبد القادر شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،(1419هـ-1999م)، ج8 ص296.

[4]- ابن بشّار الأنباري، الأضداد في اللّغة، ص44-45.

[5]- الحنبلي، اللّباب في علوم الكتاب، ج20، ص179.

[6]- ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (س ح ر).

[7]- السّمرقندي، بحر العلوم، ج3، ص451.

فيما جاء في"فتح القدير" أنّ (سُجرت) بمعنى: "يبست أيّ أنّ البحار تيبس ولا يبقي فيها قطرة"[1]، وذلك أنّ البحر إذا تسلط عليه الإيقاد نشف ما فيه من الرطوبه"[2].

في حين أنّ "البيضاوي" كان اشمل تعميما فيما يخص معنى هذه الآية فجمع كلا المعنيين فقال أنّها بمعنى "أُحميت أو مُلئت بتفجير بعضها إلي بعض حتى تعود بحرا واحد"[3]، ونتيجة الإحماء اليبوس ونتيجة الامتلاء التفجر، وبالتّالي صحّ المعنيان.

مع أنّ "الطبري" (ت310هـ) يذهب إلى ترجيح معنى الامتلاء، الّذي تفيض به البحار وتتفجّر لكونه أقرب تأويلا.

وكان هذا التّوسّع من جهة التّضاد، أمّا من جهة الاشتراك فإن صاحب "النّكت والعيون" ضمّن اللّفظة معنًى جديد، لم يسبق للمفسّرين أنّ حمّلوه إياها ألا وهو الإحمرار، أي أنّ البحار "تصبح حمراء حتى تصير كالدم لأنّها أُوقدت فانقلبت نارا"[4]، وهو بهذا لم يخرج عن كلام العرب في تعبيرهم إذ عبروا باللّفظة عن هذه الدّلالة كقولهم "عين سجراء أي حمراء"[5].

والظّاهر أنّ كل هذه المعاني مرادة مطلوبة، لأنّه ومع تضاد الدّلالتين لغويا قُلبت التفاسير منطقيا وبالاشتراك صحّت معنويا.

الشّاهد04:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ (التكوير:17-18)

[1]- الشّوكاني، فتح القدير، ج5، ص516.
[2]- الحنبلي، اللّباب في علوم الكتاب، ج20، ص 178.
[3]- البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ج5، ص289.
[4]- الماوردي، النّكت والعيون، ج6، ص212.
[5]- نفسه.

تباينت أراء المفسّرين إزاء تفسير هذه الآية بين إقبال اللّيل وإدباره، فقال البعض قد عُني بقوله:(والليل إذا عسعس إذا أقبل بظلامه"[1]، قياسا لما جاء على لسان الخليل (ت172ه) في كتابه "العين""فعسّ يعسّ عسا وهو عاسٌ عسعس اللّيل أقبل ودنا ظلامه من الأرض"[2].

والبعض الآخر قال: بمعنى الإدبار كالإمام الطّبري ذلك أنّه جاء في المعنى اللّغوي (لعسعس) أنّها"مقلوب سعسع وهي بمعنى مضى"[3].

وقد كان لكلّ مذهب حجّة فيما ذهب إليه، فالرأي الأوّل احتج أنّ معنى عسعس الإقبال "لأنّ القسم حينئذ يكون بإقبال كل واحد من اللّيل والنّهار"[4]، فيما رأى أصحاب الرأي الثّاني "أنّه أُريد بعسعسة اللّيل إدباره، ويكون القسم بإدبار الليل وإقبال النهار فتفوت المناسبة، وتتضمّن الكلام تكرارا المقسم به لأن إدبار أحدهما يستلزم إقبال الأخر"[5]، أي"أنّ الله تعالى اقسم باللّيل مدبرا والنّهار مقبلا"[6].

فالله تبارك جلاله خلق السماوات والأرض وما بينهما، وإعجازه لا متناهي يقسم بما شاء ويعظّم بما أراد فلا غاية لتكرار المقسم به لا تفسيرا ولا بلاغة، لذا رأينا أنّه المذهب الأقوى مع أنّ هنالك من ذهب إلى تجويز المعنيين معا توسّعا، ذلك أنّ القسم وقع عليهما معا أي "أقسم الله بإقبال اللّيل وإدباره"[7] في الآية تعظيما.

---

[1]- الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج24، ص161.

[2]- الفراهيدي، العين، ج1، مادة (عَسَّ)

[3]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج4، مادة (عسّ).

[4]- الشّيخ زادة، حاشية الشّيخ زادة على تفسير البيضاوي، ج8، ص524

[5]-نفسه.

[6]- الطّبري، المصدر السّابق.

[7]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص425.

نتائج الفصل الثّاني:

إنّ القرآن هو مدوّنة العرب ذلك أنّه ضمّ ألفاظهم،وعبّر بأساليبهم، وجاء على تراكيبهم، وإذا كانت اللّغة العربية لها قابلية التوسّع فإنّ الأمر ينطبق كذلك عليه، وإنّ شواهده أكبر من أن تحصى من طرف الملأ، وبعد تناولنا لبعض منها توّصلنا إلى جملة من النتائج مفادها:

1- أنّ اختلاف المادّة في أصل الاشتقاق هو في حقيقته ناتج عن تباين في المعنى المراد.

2- الدّراية بالإعراب وأحواله شروط لابد من توفره عند المفسّر، فمعرفة حقائق الإعراب تصرّف لأكثر المعاني.

3- أنّ اختلاف المفسّرين حول مرجعية الضّمير هو اختلاف تنوّع وتوسّع لا اختلاف تباين وتضاد.

4- غاية التّضمين تقوية المعنى وتجمعيه للتّعبير عن شدّة الفعل.

5- وُجد الحذف للإيجاز ولكن بمرونة اللّغة عبّر عن التّوسّع.

6- عبّر القرآن الكريم بجميع اللّهجات العربية ذلك أن ضمّ الألفاظ المشتركة في الأصل مختلفة في الدّلالة صحيحة جميعها في التّفسير.

7- من عجائب القرآن جمع اللّفظ الواحد بمعنيين متضادّين.

خاتمة:

إنّ البحث عن ظاهرة التّوسّع في اللّغة، والتّجوال في ربوع القرآن باحثين عنها أوصلنا إلى نتيجتين هما في الأصل الغاية من بناء كل البحث وهما:

1- أنّ التّوسّع: هو أنّ يؤدّي التّعبير الواحد مؤدّى عدّة معان، وهي كلّها مرادة مطلوبة في السياق ذاته، وأنّ أشكاله مختلفة في اللّغة، نظرا لاختلاف مستويات هذه الأخيرة، وكلّ هذا كان نتيجة الطّبيعة المرنة للّغة وقدرتها على التّعبير عن جميع المعاني المرغوبة بلفظ موجز.

وقد أُعتبر هذا النّوع من الأساليب، ضربا من أضرب البلاغة، وذلك أنّها عنت بكل ما فيه من زخرفة في الكلام، وجمال وإتقان في النّظم، والّتوسّع هو الإبداع، فحدّه جمع المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وهو مراد البلاغة.

2- وأنّ القرآن لم يخلُ من هذا النّمط من الأساليب، إذ عبّر باللّفظ الواحد عن عدّة معان إيجازا، وأحدث ظواهر قُبِلت بها جميع الدّلالات إعجازا، فمن صنيعه أن عبّر فأوجز، وأوحى فأجمع، ولم يأت هذا اعتباطا، فقد كان لسببين، زيادة عن الرّونق الّذي أضفاه وهما:

- التّيسير على الخلق بالأخذ بكلّ الأوجه المحتملة، وخصوصا فيما يخصّ بعض الأحكام الشّرعية.

- مسايرة العصور والأزمان، والمتغيرات الّتى تمس عقلية الإنسان.

وفي الأخير نقول هذا من فضل ربّنا، فما كان فيه حسن فهو من عنده

وما كان فيه من تقصير فهو من أنفسنا ومن الشّيطان.

قائمة المصادر والمراجع :

المصحف الشّريف برواية حفص.

ا.المعاجم:

1- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط، دار الفكر، (1399هـ-1979م)

2- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ، لسان العرب، دط، دار صادر، بيروت- لبنان، دت.

3- أبو بكر الرّازي محمّد بن عبد القادر، مختار الصّحاح، دط، مكتبة لبنان، 1986م.

4- أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، (1429هـ-2008م).

5- إيميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، دط، دار العلم للملايين، بيروت 1987م.

6- الجوهري إسماعيل بن حمّاد، تاج اللّغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، (1399هـ-1989م).

7- الزّبيدي محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد العليم الطحاوي، دط، التّراث العربي، الكويت، (1394هـ-1984م).

8- الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تح: د.عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1424هـ-2003م

9- كامل المهندس و مجدي وهبة، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، ط2، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، 1984م.

10- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشّروق الدّولية، مصر، (1425هـ-2004م)

II.قائمة الكتب:

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط3، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1966م.

2- إبراهيم محمّد عبد الله، مباحث فيعلم الصّرف، ط2، دار سعد الدّين، دمشق، (1425هـ-2003م).

3- ابن الأنباري عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله، أسرار العربية، تح: محمّد حسين شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1418هـ-1997م).

4- ابن الجوزي أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن علي، زاد الميسّر في علم التّفسير، ط1، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، (1423هـ-2002م).

5- ابن بشّار الأنباري محمّد بن القاسم محمّد ، الأضداد في اللّغة، تح: محمّد عبد القادر سعيد الرّافعي وأحمد الشّنقيطي، دط، مطبعة الحسينية المصرية، مصر، دت.

6- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تح: محمّد علي النّجار، دط، دار الكتب المصرية، القاهرة، دت.

7- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تح: د.حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، (1418هـ-1993م).

8- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: د.النّبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1421هـ-2000م).

9- ابن سفيان أبو الحسين عبد الله بن محمّد، التّفسّخ في اللّغة، تح: عادل هادي العبيدي، ط1، دار دجلة، عمان، 2011م.

10- ابن عطية الأندلسي أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح، عبد السّلام الشّافي محمّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1422هـ-2001م).

11- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: د.عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، (1414هـ-1993م).

12- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. عبد اللّطيف محمّد الخطيب، السّلسلة التّراثية، الكويت، (1423هـ-2002م).

13- ابن يعيش الموصلي موفّق الدّين بن أبي يعيش بن علي، شرح المفصّل للزّمخشري، تق: إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1422هـ-2001م).

14- أبو حيان الأندلسي محمّد بن يوسف، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط د، (1413هـ-1993م).

15- أبو عبيدة معمّر بن المثنّى التّيمي، مجاز القرآن، تع: د.محمد فؤاد سيزكين، دط، مكتبة الخانجي، مصر، دت.

16- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

17- الأستراباذي رضي الدّين، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة فان يونس، بنغازي، 1966م.

18- الآلوسي أبو الفضل شهاب الدّين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دط، دار إحياء التّراث العربي، بيروت- لبنان، دت.

19- إيميل بديع يعقوب ، قاموس المصطلحات اللّغوية والأدبية، ط1، دار العلم للملايين، 1988م.

20- البغوي أبو محمّد الحسين بن مسعود، معالم التّنزيل، تح: محمّد عبد الله النّمر، سليمان مسلم الحرش، دط، دار طيبة، الرياض، 1409هـ.

21- بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، دط، دار الفكر، دت.

22- البيضاوي ناصر أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازي الشّافعي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، تق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، طبعة جديدة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت- لبنان، دت.

23- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دط، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1994م.

24- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط2، مكتبة الجاحظ، (1385هـ-1965م).

25- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن، دلائل الاعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، دط، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت.

26- الحنبلي أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدّمشقي، اللّباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1419هـ-1998م).

27- خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النّهضة، بغداد، (1385هـ-1965م).

28- الرّاغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن، تح: مركز الدّراسات والبحوث، دط، مكتبة نزار مصطفى الباز، دت.

29- الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم السرّي، معاني القرآن وإعرابه، تح: د.عبد الجليل عبده الشّبلي، ط1، عالم الكتب، بيروت، (1408هـ-1988م).

30- الزّركشي أبو عبد الله، بدر الدّين محمّد بن بهادر عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار التّراث، دت.

31- الزّمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تح: باسل محمود عيون السّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1419هـ-1998م).

32- الزّمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: د.فتحي عبد الرّحمن أحمد الحجازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، (1418هـ-1998م).

33- السّمرقندي أبو اللّيث نصر بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، تح: علي بن محمّد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1413هـ-1993م).

34- السّمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د.أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، دت.

35- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط، مكتبة الخانجي، بيروت، (1408 هـ-1988م).

36- السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد المهدلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1429هـ-2008م).

37- السّيوطي أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن ابن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدّراسات القرآنية، دط، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1426هـ.

38- السّيوطي أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن ابن أبي بكر، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، صح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1418هـ-1998م).

39- السّيوطي أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، الأشباه والنّظائر في النّحو، تح: عبد الإله نبهان وغازي طليمات، دط، مجمع اللغة العربية، دمشق، (1407هـ-1987م).

40- الشّوكاني محمّد علي بن محمّد، فتح القدير، دط، دار الوفاء، دت.

41- الشّيخ زادة محمّد بن صالح الدّين مصطفى القوجوي الحنفي، حاشية محي الدّين الشّيخ زادة على تفسير البيضاوي، صح: محمّد عبد القادر شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (14419هـ-1999م).

42- طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، تق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، طبعة جديدة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت-لبنان، دت.

43- الطّبري أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تح: د.عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط1، دار هجر، القاهرة، (1422هـ-2001م).

44- عادل هادي حمّادي العبيدي، التّوسّع في كتاب سيبويه، دط، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، دت.

45- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، دط، سلسلة علوم اللّسان عند العرب.

46- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني- البيان- البديع، دط، دار النّهضة العربية، بيروت، دت.

47- عبد الواحد حسن الشّيخ، العلاقات الدّلالية والتّراث البلاغي العربي، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، (1415هـ-1999م).

48- عبده الرّاجحي، التّطبيق النّحوي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1420هـ-2000م).

49- عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، (1412هـ-1992م).

50- علي عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ط3، نهضة مصر، مصر- القاهرة، 2004م.

51- فاضل صالح السّامرّائي، التّعبير القرآني، ط4، دار عمّار، عمان، (1426هـ-2006م).

52- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حزم، بيروت، (1421هـ-2000م).

53- فاضل صالح السّامرّائي، لمسات بيانية في نصوص التّنزيل، ط3، دار عمّار، عمان، (1423هـ-2003م).

54- فاضل صالح السّامرّائي، معاني الأبنية الصّرفية، ط2، دار عمّار، عمان- الأردن، (1428هـ-2009م).

55- فاضل صالح السّامرّائي، معاني النّحو، ط1، دار الفكر، الأردن، (1420هـ-2000م).

56- فخر الدّين الرّازي محمّد بن ضياء الدّين عمر، التّفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، ط1، دار الفكر، (1401هـ-1981م).

57- الفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، ط3، عالم الكتب، بيروت، (1403هـ-1983م).

58- فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان الرّومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ط14، الرياض، (1426هـ-2005م).

59- القرطبي أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- لبنان، (1427هـ-2006م).

60- كرم زرندح، أسس الدّرس الصّرفي في العربية، ط1، (1428هـ-2007م).

61- الكرمالي محمود بن حمزة، غرائب التّفسير وعجائب التّأويل، تح: د.شمران سركال ويونس العجلي، دط، دار القبلة، جدّة، دت.

62- الماوردي أبو الحسن علي بن محمّد بن حبيب، النّكت والعيون، تع: عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دت.

63- محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، دط، الدّار التّونسية، تونس، 1984م.

64- محمّد بن إبراهيم الحمد، فقه اللّغة مفهومه، موضوعاته وقضاياه، ط1، دار ابن خزيمة، الرياض، السّعودية، (1426هـ-2005م).

65- محمّد علي أبو العبّاس، الإعراب الميسّر، دط، دار الطّلائع، القاهرة، دت.

66- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط3، دار الرّشيد، دمشق-بيروت، (1416هـ-1995م).

67- محي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ط7، اليمامة، دمشق- بيروت، (1420هـ-1999م).

68- مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، المحرّر في علوم القرآن، ط2، مركز الدّراسات والمعلومات القرآنية، جدّة، (1429هـ-2008م).

69- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربية، تح: د.عبد المنعم خفاجة، ط28، المكتبة العصرية، بيروت، (1414هـ-1993م).

70- موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، دار الأوائل، سوريا-دمشق، 2002م.

71- النّحاس أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تح: محمّد علي الصّابوني، ط1، دار إحياء التّراث الإسلامي، السّعودية، (1409هـ-1988م).

72- هادي نهر، الصرف الوافي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، (1402هـ-1981م).

73- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التّراث العربي، تق: د.علي الحمد، ط1، دار الأمل، الأردن، (1385هـ-1965م).

III.دواوين الشّعر وشروحها:

1- امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، شر: عبد الرّحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (1425هـ-2004م).

2- الخنساء تماضر بنت عمرو بن الحارث، ديوان الخنساء، شر: حمد وطماس، ط2، دار المعرفة، لبنان، (1425هـ-2004م).

3- الزّوزني، شرح المعلّقات السّبع، تح: عبد الرّحمن الطويل، دط، دار المجدّد، دت.

4- قيس بن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، تح: د.ناصر الدّين الأسد، دط، دار صادر، بيروت، دت.

IV.الرّسائل الجامعية:

1- بكر عبد الله خورشيد، أمن اللّبس في النّحو العربي دراسة في القرائن-أطروحة دكتوراه-، جامعة الموصل، (1427هـ-2006م).

2- زايد مهلول العتيق الشّمري، أثر كتاب الفصيح وشروحه في التّقنية والتّوسّع- أطروحة دكتوراة- ، جامعة أم القرى، السعودية، (1427هـ-2006م).

3- منال بنت مبطي المسعودي، سبل الاستنباط عند الأصوليين وصلتها بالمنهج البلاغي-مذكّرة ماجستير-، جامعة أم القرى، 1422هـ.

5- منذر محمود جاسم، التّوسّع في المعنى في التّعبير القرآني عند القاضي البيضاوي - مذكّرة ماجستير- ، جامعة ديالى، (1432هـ-2011م).

6- هدى صالح محمد آل محسن الربيعي، أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه - أطروحة دكتوراه - ، جامعة الكوفة، (1423هـ-2003م).

V.المجلّات:

1- بلقاسم بلعرج، ظاهرة توسّع المعنى في اللّغة العربية، نماذج من القرآن الكريم، مجلّة العلوم الإنسانية، مارس 2006م.

2- سمراء شلواش، الدّرس النّحوي في ضوء النّظرية الخليلية الحديثة، عبد الرّحمن الحاج صالح، مجلّة الذّاكرة، العدد 11، جوان 2018م.

3- فاضل صالح السّامرّائي، صور من اتّساع دلالة الألفاظ والتراكيب في تفسير الكّشاف، مجلّة جامعة أم القرى، العدد 42، رمضان 1428هـ.

4- محمّد ذنون يونس ود.أحمد صالح يونس، ظاهرة الإجحاف في الدّرس الصّرفي والنّحوي مفهوما وتطبيقا، مجلّة كلّية الآداب، العدد 03 شعبان (1436هـ -يونيو2015م).

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	07
الفصل الأوّل: التّوسّع في اللّغة.....	12-36
المبحث الأوّل: مفهوم التّوسّع- مسوّغاته وموانعه.....	12
1- مفهوم التّوسّع.....	12
أ- لغة.....	12
ب- اصطلاحا.....	12
2- مسوّغات التّوسّع وموانعه.....	15
2-1مسوّغات التّوسّع.....	15
أ- الإيجاز والاختصار.....	15
ب-غياب القرينة.....	16
ج- كثرة الاستعمال.....	17
2-2 موانع التّوسّع.....	17
أ- أمن اللّبس.....	18
ب- الإجحاف.....	18
المبحث الثّاني: أشكال التّوسّع.....	20
1- التّوسّع على المستوى الصّرفي.....	20
1-1الاشتقاق.....	20
أ- الاشتقاق الصغير.....	21
ب- أصل المشتقّ.....	22
2-1 الصيغ الصّرفية المشتركة.....	23
2- التّوسّع في المستوى النّحوي.....	25
2-1 تعدّد الأوجه الإعرابية.....	25
2-2 عود الضّمير.....	27
2-3 التعلّق.....	28
2-4 التّضمين.....	29
3- التّوسّع في المستوى البلاغي.....	30
3-1 الحذف.....	31
4- التّوسّع في مستوى الظّواهر اللّغوية.....	32
4-1 المشترك اللّفظي.....	32
أ- الاشتراك في الاسم.....	33

الموضوع	الصفحة
ب- الاشتراك في الفعل.....	34
ج- الاشتراك في الحرف.....	34
2-4 التّضاد.....	34
نتائج الفصل الأوّل.....	36
الفصل الثّاني: التّوسّع في آيات مختارة من السّور المكّية.....	38-84
المبحث الأوّل: بين يدي الجزء.....	38
1- السّور المكّية وسبب تسميتها.....	38
2- ضوابط وخصائص السّور المكّية.....	39
المبحث الثّاني: نماذج عن التّوسّع في السّور المكّية.....	41
1- المستوى الصّرفي.....	41
1-1 الاشتقاق.....	41
2-1 الصيغ الصّرفية.....	47
2- المستوى النّحوي.....	54
1-2 تعدّد الأوجه الإعرابية.....	54
2-2 عود الضّمير.....	57
3-2 التعلّق.....	61
2- التّضمين.....	64
3- المستوى البلاغي.....	69
الحذف.....	69
4- الظّواهر اللّغوية.....	72
1-4 المشترك اللفظي.....	72
2-4التّضاد.....	79
نتائج الفصل الثّاني.....	84
خاتمة.....	85
قائمة المصادر والمراجع.....	86
فهرس الموضوعات.....	98